الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

www.mof.gov.ae
التقرير السنوي لوزارة المالية 2014

وزارة المالية...
استراتيجية التميز والاستدامة

2014

وزارة المالية...
استراتيجية التميز والاستدامة

MOFUAE

UAEMinistryofFinance

MOFUAE

MOFUAE

صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

«يجب أن تسخر كافة إمكانات الدولة ومواردها لبناء الإنسان الفاعل الذي هو حجر الزاوية في العملية الوطنية بكاملها»

صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

**«إن وظيفة الحكومة هي تحقيق السعادة للمجتمع.
نعم عملنا اليومي هو تحقيق السعادة»**

الفهرس

كلمات

8 كلمة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم

10 كلمة معالي عبيد حميد الطاير

12 كلمة سعادة يونس حاجي الخوري

المالية في عيون قادة القطاع المالي

14 معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد

14 معالي حمد الحر السويدي، رئيس دائرة المالية – أبوظبي

15 سعادة عبد الله الطريفي، الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع

15 مروان أحمد لطفي، الرئيس التنفيذي لشركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية

1 نبذة عن المالية

18 الهيكل التنظيمي

19 المهام والاختصاصات

20 المجالس واللجان القيادية

2 استراتيجية التميز والاستدامة

30 الخطة الاستراتيجية 2014 – 2016

31 الرؤية، الرسالة والقيم

32 الخطة في أرقام

34 الأولويات الاستراتيجية لعام 2014

36 المؤشرات الاستراتيجية

38 المبادرات الاستراتيجية

40 الأنشطة الاستراتيجية

42 مؤشرات التنافسية العالمية في المجال المالي

3 الأداء حسب الأهداف الاستراتيجية

45 **الهدف الأول:** تنمية وضمان استدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية

50 **الهدف الثاني:** رفع فعالية التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة

62 **الهدف الثالث:** رفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية وتطويرها

72 **الهدف الرابع:** تطوير التشريعات والسياسات المالية وتوفير بيئة تنافسية

82 **الهدف الخامس:** تعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي

4 المالية وفق تقارير التنافسية الدولية

104 تقرير التنافسية العالمي **2014–2015**

108 الكتاب السنوي للتنافسية العالمية

5 سبّاقون في التمييز

112 **شهادات وجوائز**

114 **النشرات الإلكترونية والاصدارات**

6 المالية والمجتمع

118 **المسؤولية المجتمعية**

120 **المالية في نظر المجتمع**

120 القيادة العامة لشرطة أبوظبي

122 هيئة الهلال الاحمر

123 **الفعاليات والأنشطة**

124 **المالية في صور**

الخطة الاستراتيجية وترسيخ ثقافة العمل المؤسسي المنتج

لم يكن تحوّل الحكومة الاتحادية في دولة الإمارات لاعتماد خطط استراتيجية متوسطة الأجل واضحة الأهداف والمحاور؛ مجرد انتقال عبثي أو رغبة في إجراء تغيير روتيني، بل كان انطلاقة جديدة لترسيخ ثقافة العمل المؤسسي المثالي المنتج والمستند إلى جدول زمني لتحقيق أهداف واضحة وذات قيمة حقيقية سواء للوزارات والجهات الحكومية المستقلة التابعة للحكومة الاتحادية، أو لمختلف شركائها من المؤسسات والأفراد.

وتماشياً مع التوجه العام الذي تبنته حكومة دولة الإمارات، التزمت وزارة المالية بآليات العمل الاستراتيجي المنضبط والفعال، والذي ظهر جلياً من خلال تنفيذها لمبادرات أهدافها الاستراتيجية في الفترة من 2011-2013 بنسبة 100%.

واستناداً إلى مبادئ التميز والاستدامة ورؤية الإمارات 2021، جاءت محاور الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل بفترتها الثالثة 2014-2016، أكثر ديناميكية وفعالية حيث تبنت الوزارة فيها ستة أهداف رئيسية لتحقيق رؤيتها الاستراتيجية "وزارة رائدة عالمياً في الإدارة المالية تساهم في تحقيق بيئة تنافسية مستدامة".

والتزمت الأهداف الستة للخطة بتقديم كافة أشكال الدعم اللازمة على مستوى الحكومة الاتحادية، من خلال ضمان تنمية واستدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية، رفع فعالية التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة، ورفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية وتطويرها، كما لم تتغاضى الخطة عن الدور المنوط بوزارة المالية فيما يتعلق بتطوير التشريعات والسياسات المالية وتوفير بيئة تنافسية على مستوى دولة الإمارات.

وقد أرست هذه الأهداف أولويات تطوير علاقات التعاون الخارجي الموكلة لوزارة المالية عبر الالتزام بتعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي، آخذة بعين الاعتبار الجانب الداخلي، وتحديد أسس الالتزام بتقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.

وبكل ثقة، يمكننا وصف ما حققته وزارة المالية على مستوى تنفيذ خطتها الاستراتيجية خلال عام 2014 بالإنجاز الكبير، حيث بلغت نسبة التنفيذ 96.5% وهي واحدة من أعلى نسب التنفيذ وتحقيق الأهداف المؤسسية على مستوى الدولة. ولن نتوقف عند هذا الحد فحسب، بل سنتخذه منطلقاً جديداً لنا يعزز قدرتنا على الارتقاء ومواصلة تقديم أرقى الخدمات لكافة شركائنا وجمهورنا.

وعلى هذا الدرب نواصل مسيرتنا، آخذين من التميز منهجاً وتحقيق الاستدامة المالية لدولتنا الحبيبة هدفاً. وكفريق واحد، من المتخصصين وذوي الخبرة في مجالات العمل المالي الحكومي، سنواصل العمل في عام 2015 لتحقيق المزيد من الإنجازات لخدمة هذا الوطن ورفعته.

حمدان بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي وزير المالية

وزارة المالية والاستدامة

يحمل التعريف المتداول للاستدامة المالية القدرة على توفير التمويل بشكل دوري ومستدام للقطاع العام، على نحو يمكن الجهات التنفيذية من مواصلة تلبية طلبات الانفاق على ما تقدمه من خدمات لجمهورها. وعند إحلال هذا التعريف على وزارة المالية، يمكننا تأكيد التزامها بتطبيق مبادئ الاستدامة المالية على مستوى الحكومة الاتحادية لدولة الامارات، انطلاقاً مما تعتمده من وسائل واستراتيجيات توفر الاحتياجات المالية للدولة بشكل متوازن ومستدام وبما يدعم خطط التنمية المختلفة.

وتماشياً مع ذلك، ووفق ما تعتمده من أنظمة مالية متميزة وعلاقات دولية على المستويين الإقليمي والعالمي، حرصت الوزارة على أن تتمحور رؤيتها للخطة الاستراتيجية 2014 – 2016 حول ترسيخ مكانتها كوزارة عالمية في مجالات الإدارة المالية وبصورة تساهم في تحقيق بيئة تنافسية مستدامة في دولة الإمارات.

وكجـزء لا يتجـزأ من الحكومـة الاتحادية لدولة الإمـارات، واصلت وزارة المالية خلال عام 2014 مسـيرة إنجازاتهـا المتميـزة في كافـة ميادين عملهـا، حيث جاء إقـرار مشروع الميزانيـة لعـام 2015 كدليل على الالتـزام الحقيقـي بمبادئ الاسـتدامة على كافة المسـتويات الماليـة، الاجتماعية، التعليميـة والصحية، في

حين أظهـرت الوزارة كذلك التزاماً حقيقياً بضرورة توطيد شـبكة علاقاتها الخارجية وتوسـيعها عالمياً.

وتؤمن قيادة وزارة المالية وعلى رأسها سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي وزير المالية، بأن توفير بيئة العمل المؤسسي المستدام على الصعيد الداخلي هي جزء لا يتجزأ من التزاماتها بدعم مسيرة الاستدامة على مستوى الحكومة الاتحادية، حيث لم تتوانى الوزارة يوماً عن تقديم مختلف أشكال الدعم لموظفيها. ومن هنا، سنواصل السير على نفس الخطى، استناداً الى ان العمل كفريق واحد هو الوسيلة التي تدفعنا جميعاً إلى تحقيق أهدافنا الساميّة.

عبيد حميد الطاير
وزير الدولة للشؤون المالية

منهج التميز، وسيلة وليس غاية

رسخت التوجيهات والرؤى الرشيدة لقيادتنا الحكيمة التزام جميع المؤسسات والجهات الحكومية بدولة الإمارات بأهمية اتباع استراتيجية عمل واضحة وأهداف قصيرة وطويلة الأمد ترنو في مجملها إلى تحقيق هدف أشمل وأسمى وهو الارتقاء بمكانة دولة الإمارات إلى أعلى المراتب العالمية وفي كافة المجالات.

وكفريق عمل واحد ومبني على مبادئ العمل المشترك والرغبة في التميز، استطاعت وزارة المالية حصد عدة جوائز من أبرز برامج التميز في دولة الإمارات خلال عام 2014، كبرنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي، وجائزة الشيخ خليفة للامتياز 2014، الفئة الذهبية عن القطاع الحكومي.

ولم تتخذ الوزارة من التميز منهجاً في أداء فريق عملها فحسب، بل كانت أنظمتها المالية المتخصصة كذلك مثالاً يحتذى به للعمل المتميز، حيث أثبتت منظومة الدرهم الالكتروني التي فاق عدد بطاقاتها المفعلة والمستخدمة بشكل اعتيادي المليون بطاقة؛ أنها واحدة من أبرز الأنظمة الالكترونية والذكية نجاحاً على مستوى المحلي والإقليمي.

وبكونها الجهة المكلفة بمتابعة تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى دولة الإمارات لم تتغاضى وزارة المالية يوماً عن أداء دورها الفاعل على مستوى السوق الخليجية المشتركة، حيث أشارت الإحصائيات الرسمية إلى تميّز أداء دولة الإمارات في مجالات السوق الخليجية المشتركة الأربعة التي تشمل حرية الانتقال والعمل والإقامة، حق التملك، حرية ممارسة النشاط الاقتصادي وحرية انتقال رؤوس الأموال.

وعلى منهج التميز سنواصل في وزارة المالية مسيرتنا، ملتزمين بمبادرات خطتنا الاستراتيجية 2014 - 2016، كفريق عمل واحد عاقدين الأمل على تحقيق المزيد من الإنجازات ودعم رؤية الإمارات 2021.

يونس حاجي الخوري
وكيل وزارة المالية

المالية في عيون قادة القطاع المالي

معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الاقتصاد

منذ انطلاقتها تحت مسمى وزارة المالية والاقتصاد والصناعة بعد الإعلان عن تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ساهمت وزارة المالية في إدارة النظام المالي الحكومي الاتحادي للدولة والاشراف على الخطط الاقتصادية ودعم القطاع الصناعي.

وبعد تأسيس وزارة الاقتصاد بموجب القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 وتوليها مسؤولية تنفيذ جميع السياسات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الدولة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والارتقاء بأدائه وتمتين القاعدة الاقتصادية، تعاونت الوزارتان بروح الفريق الواحد لخدمة أهداف التنمية المستدامة لدولتنا الحبيبة، ولا زالت وزارة المالية حتى يومنا هذا تتعاون بشكل وثيق مع وزارة الاقتصاد، حيث تعمل الوزارتان بشكل متوازي لدعم ومساندة الاستراتيجيات الحكومية الهادفة إلى تحقيق رؤية الإمارات 2021.

معالي حمد الحر السويدي
رئيس دائرة المالية – أبوظبي

تقوم وزارة المالية بدور محوري ورئيسي في تطوير النظام المالي الاتحادي وضمان استدامة الموارد الحكومية الاتحادية وتعزيز كفاءة عملها، وذلك بما يساهم في تحقيق الرؤية الاستراتيجية لدولة الإمارات. وقد حققت الوزارة خطوات هامة لناحية تطوير السياسات المالية والأنظمة التشريعية للقطاع المالي والمصرفي بما يساهم في تعزيز وتمتين البنية المالية التحتية في الدولة.

كما تمكنت الوزارة من رفع فعالية التخطيط المالي من خلال اعتمادها للميزانية الصفرية، إلى جانب تعزيز ثقافة الشفافية ضمن القطاع المصرفي، مما عزز من النمو المتواصل للاقتصاد المحلي ومكنه من التفوق على عدد من أهم الاقتصادات العالمية وساهم في تقدم دولة الامارات ضمن مؤشرات التنافسية العالمية إلى مستويات متميزة.

وساهمت الوزارة في تنسيق جهود دوائر المالية الخاصة بكل إمارة مع السياسات العامة للدولة، حيث كان لتوجيهاتها دوراً حيوياً في تعزيز فعالية الأداء المالي على مستوى الدولة والإمارات السبع، الأمر الذي سيكون له بالغ الأثر في تقدم واستدامة الاقتصاد الاماراتي على المدى الطويل.

سعادة عبد الله الطريفي
الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع

قامت وزارة المالية بكافة المسؤوليات الموكلة بها على خير وجه، واضطلعت بمهمة تنظيم وتأمين الشؤون المالية والنقدية للدولة ومراقبة إيرادات ومصروفات أجهزة الدولة، واقتراح السياسات المالية، والإطار العام والتفصيلي للموازنات السنوية وتنفيذها في نطاق السياسة العامة للدولة، وقدمت أداء معياريا ونموذجيا يحتذى من كافة الوزارات الأخرى في الدولة وخارجها.

كما لا يفوتني أن أنوه إلى الدور المميز لوزارة المالية في العمل بدأب على تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة ما بين الانفاق الحكومي لتغطية أوجه الانفاق المختلفة، وما بين الإنفاق الاستثماري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك وفق التوجهات الحكومية في الدولة، فضلاً عن أن توليها مهمة رئاسة مجلس تنسيق السياسات المالية يلقي عليها مهمة كبيرة في إعداد السياسات المالية الحكومية والسياسات الخاصة بتنمية الإيرادات.

مروان أحمد لطفي
الرئيس التنفيذي لشركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية

قامت وزارة المالية من خلال عدة مبادرات وشركات حكومية بتحويل وتطوير الاقتصاد والبنية التحتية للخدمات المالية المعتمدة على البيانات. ومن أهم البرامج والمشاريع التي أنجزتها الوزارة تطوير وتنفيذ الأنظمة المالية وفق معايير الحكومة الالكترونية خلال استكمال وتطوير الجيل الثاني من الدرهم الالكتروني وتوفير الدفع الالكتروني ضمن التحول الالكتروني، وتأسيس شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية الشركة المتخصصة في اصدار تقارير ائتمانية للأفراد والشركات في الدولة.

وكنتيجة مباشرة للسياسة المالية المبتكرة التي انتهجتها الوزارة في مجال تطوير السياسات المالية واستدامة الموارد المالية الحكومية، شهد الاقتصاد المحلي تطورات إيجابية وتفوق على العديد من الاقتصادات العالمية، مما ساهم في إرساء دعائم اقتصاد وطني مستدام والارتقاء بتنافسية الدولة وتعزيز مكانتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

نبذة عن المالية

المهام والاختصاصات

تتولى وزارة المالية تنفيذ المهام والاختصاصات المناطة بها استنادا إلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972م بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء وتعديلاته، وإلى قرار مجلس الوزراء الموقررقم (3) لسنة 2009 بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة المالية:

1. إعداد السياسة المالية للدولة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالقطاع المالي
2. تنمية وتنويع الموارد المالية للحكومة الاتحادية، وتحصيلها الرقابة عليها
3. وضع قواعد الميزانية العامة للاتحاد وإعدادها وتنفيذها
4. تطوير وإدارة الأنظمة المالية الإلكترونية للحكومة الاتحادية
5. عقد الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالشؤون المالية مع الدول الاخرى
6. تنظيم شؤون المشتريات الاتحادية وشؤون أملاك الاتحاد وشؤون إسكان موظفي الجهات الاتحادية
7. تمثيل الدولة في الصناديق والهيئات والمؤسسات التنموية والمنظمات الدولية المالية
8. متابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون

الهيكل التنظيمي

المجالس واللجان القيادية

اللجنة المالية والاقتصادية

لجنة وزارية أنشأت بقرار من مجلس الوزراء الموقر رقم (2) لسنة 2005م بهدف دراسة وتنسيق المواضيع المتعلقة بالميزانية العامة للاتحاد، تطوير الأداء الحكومي وكذلك العلاقات الاقتصادية للدولة مع الدول والمجموعات بما يحقق الصالح العام لدولة الإمارات العربية المتحدة.

أبرز إنجازات هذه اللجنة خلال عام 2014:

- الموافقة على الاعتمادات المالية الإضافية للجهات الاتحادية للسنة المالية 2014م بقيمة اجمالية قدرها 1747 مليون درهم
- الموافقة على مشروع ميزانية السنة المالية 2015م بإيرادات ومصروفات تقديرية قدرها 49100 مليون درهم ورفع مشروع الميزانية لمجلس الوزراء الموقر بشكل متوازن وبدون عجز
- الموافقة على تكلفة مبادرات الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء الموقر الخاصة بوزارة الصحة للسنوات 2015 - 2017 بإجمالي قدره 373 مليون درهم

اللجنة العليا المشرفة على تطوير القطاع المالي بالدولة

يرأسها سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي وزير المالية، وعضوية وزير الدولة للشؤون المالية، ووزير الاقتصاد، ورئيس مجلس إدارة المصرف المركزي، ومحافظ المصرف المركزي ووكيل وزارة المالية، وتتولى اللجنة الإشراف على وضع القواعد العامة لحماية وسلامة النظام المالي بالدولة، واقتراح القوانين والتشريعات اللازمة لتطوير القطاع المالي، وتتولى وزارة المالية سكرتارية اللجنة ومتابعة تنفيذ توصياتها وقراراتها.

أبرز إنجازات هذه اللجنة خلال عام 2014:

- اعتماد نظام ثنائي القمة "توين بيكس twin peak" الذي يرتكز على إنشاء جهة منظمة بالدولة يكون دورها إدارة الاجراءات الاحترازية وتفادي المخاطر الهيكلية في النظام المصرفي والمالي في الدولة، وجهة منظمة أخرى يكون دورها الإشراف على ممارسة الأعمال المصرفية والمالية من حيث حماية المستهلكين والعملاء
- الانتهاء من مشروع القانون الاتحادي الجديد بشأن الخدمات المالية
- الانتهاء من مشروع القانون الاتحادي بشأن هيئة الإمارات للخدمات المالية
- الانتهاء من مشروع القانون الاتحادي بشأن نظام التأجير التمويلي
- الانتهاء من تعديل القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2002م في شأن تجريم غسل الأموال، وقد صدر بشأنه مرسوم من صاحب السمو رئيس الدولة
- الانتهاء من مشروع القانون الاتحادي بشأن ضمان الحقوق بالأموال المنقولة

فريق القيادة العليا بالوزارة

أعلى سلطة بالوزارة، يرأسه معالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، ويعمل على طرح ومناقشة وإصدار القرارات اللازمة في شأن البرامج والسياسات والقرارات الاستراتيجية الخاصة بالوزارة.

أبرز إنجازات هذه اللجنة خلال عام 2014:

- اعتماد مذكرة تفاهم مع المصرف المركزي بشأن الحسابات المصرفية
- الموافقة على تطوير نظام التقارير المالية على الاجهزة اللوحية iPad
- الموافقة على تطوير المواقع الالكترونية للوزارة وتحديث البيانات والمعلومات المتضمنة بها
- اعتماد القوانين والتشريعات في المجال المالي التي تقوم الوزارة بتبنيها
- اعتماد خطة جلسة العصف الذهني المالية والمستقبل 2016 - 2021م
- اعتماد تطبيق التصنيف الوظيفي للميزانية العامة للاتحاد
- اعتماد التوقيع الالكتروني PASSCODE لشيكات وحوالات المصروفات التشغيلية للحكومة الاتحادية
- اعتماد بيع واستخدام الدرهم الالكتروني في كافة مكاتب هيئة بريد الإمارات

لجنة إدارة الأداء بالوزارة

يرأسها معالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، وهي اللجنة المسئولة عن وضع استراتيجية الوزارة وخططها التشغيلية ومتابعة تنفيذ الخطط وتحقيق المؤشرات الاستراتيجية والتشغيلية، ورصد إنجازات الوزارة السنوية ونشرها.

أبرز إنجازات هذه اللجنة خلال عام 2014:

- إعداد واعتماد مبادرات ومؤشرات الخطة التشغيلية لوزارة المالية 2014
- اعتماد تقرير الإنجازات السنوي للوزارة لعام 2013م
- اعتماد وثيقة مقاييس تقييم أداء الإدارات والوحدات التنظيمية بالوزارة وفقا لبطاقة الأداء المتوازن
- اعتماد معايير تقييم مبادرات الخطة التشغيلية
- اعتماد تقارير أداء الخطة الاستراتيجية والتشغيلية لعام 2014م
- اعتماد تقارير أداء العمليات والخدمات لعام 2014م
- اعتماد دليل جائزة سمو وزير المالية للتميز المؤسسي

- اعتماد استراتيجية وزارة المالية للاتصال الحكومي 2014-2016م
- اعتماد خطة التحول إلى الحكومة الذكية/ الإلكترونية بوزارة المالية
- اعتماد سجل المخاطر للإدارات والوحدات التنظيمية لعام 2014م وفقا لنظام إدارة المخاطر أيزو 31000
- اعتماد خطة المشاركة في جوائز التميز لعام 2014م
- اعتماد خطة الإجراءات التحسينية وفقا لنتائج جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز والتقييم الذاتي 2014
- اعتماد مواعيد اجتماعات اللجنة لعام 2015م

مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية

أنشئ المجلس بقرار من مجلس الوزراء ويرأسه وكيل وزارة المالية ويشمل في عضويته ممثلين عن الدوائر المالية في الحكومات المحلية والمصرف المركزي. ويعمل المجلس على توحيد السياسات المالية الحكومية، وجمع البيانات والتقارير المالية الحكومية على مستوى الدولة. وتتولى وزارة المالية سكرتارية المجلس ومتابعة تنفيذ توصياته وقراراته.

أبرز إنجازات هذه اللجنة خلال عام 2014:

- إصدار التقرير المالي الموحد لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2013
- الموافقة على تنفيذ مشروع دعم تنسيق السياسات المالية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي
- ربط النظام المالي الإلكتروني للحكومة الاتحادية مع النظام المالي لحكومة عجمان وحكومة أبوظبي

- الموافقة على نشر البيانات المالية لعام 2013 في الكتاب السنوي لصندوق النقد الدولي
- توقيع مذكرات تفاهم مع دائرة مالية أبوظبي ودائرة مالية رأس الخيمة
- عقد منتدى تنسيق السياسات والمعلومات المالية في دولة الإمارات خلال شهر مايو 2014

لجنة الموارد البشرية

اللجنة المسئولة عن كل ما يتعلق بالموارد البشرية بالوزارة من تدريب وتخطيط الاحتياجات من الموارد البشرية والترقيات والتعيينات والحوافز وغير ذلك، يترأسها سعادة وكيل الوزارة وتتبع اللجنة فريق القيادة العليا.

أبرز إنجازات هذه اللجنة خلال عام 2014:

- اعتماد التحديثات على دليل السياسات والإجراءات لإدارة الموارد البشرية
- اعتماد الخطة التدريبية الاستراتيجية للوزارة 2014 / 2016
- اعتماد التعيينات والترقيات في الوزارة لعام 2014
- اعتماد تنفيذ برنامج تأهيل القيادات بالتعاون مع جامعة حمدان بن محمد الالكترونية

استراتيجية التميز والاستدامة

يمكن وصف الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية بفترتها الثالثة **2016 - 2014** بكونها "استراتيجية الاستدامة المالية"، نظراً لما حددته من محاور قادرة على دعم كافة فرق عمل الوزارة في تعزيز ثقافة الاستدامة المالية، كما لم تغفل الخطة عن الأحداث التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية وازدياد احتياجات وتوقعات مختلف فئات المتعاملين معها وطموحاتهم.

الخطة الاستراتيجية 2014-2016

بنيت الخطة الاستراتيجية 2014-2016 لتحقق 6 أهداف استراتيجية متوافقة في مجملها مع الرؤية العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة وحكومتها الاتحادية؛ ولتتماشى مع التطلعات المستقبلية للوزارة والتي تشمل:

الرؤية

وزارة رائدة عالمياً في الإدارة المالية تساهم في تحقيق بيئة تنافسية مستدامة

الرسالة

إدارة وتنمية الموارد المالية للحكومة الاتحادية بكفاءة وإبداع من خلال السياسات المالية الفاعلة والعلاقات المحلية والدولية المتميزة لحماية وسلامة النظام المالي، وفقا لأفضل الممارسات

القيم

تحتكم وزارة المالية في مسيرتها نحو تحقيق أهداف خطتها الاستراتيجية إلى مجموعة من القيم الجوهرية والتي تعتبر المرجعية الأساسية لها والتي لا تتأثر بالمتغيرات الخارجية، وهي:

- **روح الفريق:** نتشارك بقوة كافة مستوياتنا في تنفيذ أعمالنا وتحقيق أهدافنا الاستراتيجية
- **الابداع والتميز:** نتميز في وسائل وآليات عملنا وخدماتنا ونتائجنا ونقدم الحلول الخلاقة لمواجهة التحديات وتطبيقها بطرق إبداعية
- **المهنية العالية:** نتحلى بالنزاهة والموضوعية والمحبة والانفتاح ونطور أنفسنا ونقدم الدعم لبعضنا بشكل مستمر
- **الشفافية:** نعمل بوضوح تام ومسؤولية عالية وفق قواعد سلوك فردي ومؤسسي تضمن المحافظة على المصلحة والدافية
- **المسؤولية المجتمعية:** نلتزم بالمتطلبات المجتمعية والبيئية ونبذل الجهد للمساهمة بتحقيق التنمية المستدامة

الخطة الاستراتيجية في أرقام:

الأولـويات الاستراتيجية لعام 2014

المؤشرات الاستراتيجية

.1	نسبة تحقيق الإيرادات الفعلية من المقدرة
.2	نسبة الزيادة المتوقعة في إيرادات الحكومة الاتحادية من المصادر المقترحة
.3	نسبة التوازن بين ايرادات ومصروفات الحكومة الاتحادية
.4	دقة إعداد الميزانية
.5	دقة التخطيط المالي لمصروفات الحكومة الاتحادية
.6	نسبة رضا الجهات الاتحادية عن كفاءة الأنظمة المالية للحكومة الاتحادية
.7	نسبة أتمتة أنظمة العمل المالية على مستوى الحكومة الاتحادية
.8	نسبة السياسات التي يتم مواءمتها/توحيدها مع الحكومات المحلية
.9	نسبة تغطية التشريعات والقرارات والسياسات المالية لاحتياجات الحكومة الاتحادية
.10	نسبة تحقيق معايير تنافسية التشريعات المالية لممارسة الأعمال وفقا لتقرير البنك الدولي
.11	الخفض في نسبة الضريبة المفروضة على استثمارات الدولة في الخارج
.12	نسبة شمولية الاتفاقيات والمذكرات الموقعة لدول العالم
.13	نسبة نمو مساهمة مواطني دول مجلس التعاون الأفراد والشركات في الدولة بالمجالات الاقتصادية
.14	دقة التخطيط المالي للإيرادات الذاتية
.15	دقة إعداد الميزانية للوزارة
.16	دقة التخطيط المالي للمصروفات للوزارة
.17	نسبة التحول الإلكتروني\الذكي للخدمات الحكومية الاتحادية
.18	مستوى رضا المتعاملين عن الخدمات الإلكترونية\الذكية
.19	نسبة استخدام الخدمات الحكومية الإلكترونية\الذكية
.20	نسبة رضا المتعاملين
.21	معدل الدوران الوظيفي للمواطنين / غير المواطنين
.22	نسبة التوطين في الوزارة
.23	نسبة الرضا الوظيفي
.24	معدل الساعات التدريبية لكل موظف
.25	نسبة المتدربين لجميع الفئات

المبادرات الاستراتيجية

القطاعات الرئيسية

تعتمد وزارة المالية مجموعة من المبادرات الاستراتيجية التي استنبطت استناداً إلى أهداف خطتها الاستراتيجية 2014-2016، وتشمل قائمة المبادرات للقطاعات الرئيسة في الوزارة كل مما يلي:

.1	تنمية موارد الحكومة الاتحادية
.2	تطوير آليات فعالة لإعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية العامة للدولة
.3	تطوير وإدارة الأنظمة المالية للحكومة الاتحادية
.4	تأهيل المختصين بتنفيذ الإجراءات والأنظمة المالية في الجهات الاتحادية
.5	موائمة السياسات المالية بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية
.6	مراجعة واستحداث القوانين والسياسات لرفع فعالية الإدارة المالية
.7	رفع قدرات الوزارة في توظيف المعايير المالية الإقليمية والدولية
.8	تعزيز دور الدولة في المنظمات المالية الإقليمية والدولية

القطاع المساند

كما يتبنى القطاع المساند في وزارة المالية مجموعة من المبادرات الاستراتيجية، تغطي كافة مهام ووظائف الدعم اللوجستي لأعمال الوزارة، وتشمل:

.1	إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية
.2	إدارة المشتريات وفق أفضل الممارسات العالمية
.3	تطبيق أفضل ممارسات الموارد البشرية
.4	ضمان تطبيق معايير الجودة والتميز المؤسسي
.5	وضع وتطوير الخطة الاستراتيجية وقياس الأداء
.6	ضمان تحقيق الاتصال الداخلي والخارجي.
.7	توفير أحدث خدمات تقنية المعلومات
.8	توفير أفضل الخدمات القانونية
.9	تطبيق أفضل الممارسات العالمية في القيادة
.10	توفير خدمات مشتركة لكافة الوحدات التنظيمية بكفاءة عالية

الأنشطة الاستراتيجية

أنشطة القطاعات الرئيسية

.1	إنشاء وتنفيذ آليات لزيادة ايرادات الحكومة الاتحادية
.2	تحسين آليات التخطيط المالي للميزانية
.3	تحسين آليات متابعة تنفيذ الميزانية
.4	تنويع وسائل التحصيل الإلكتروني
.5	مراجعة وتحديث الأنظمة والإجراءات المالية
.6	توفير أدلة العمل وتدريب الجهات الاتحادية
.7	تفعيل آليات الاتصال مع الحكومات المحلية لموائمة السياسات المشتركة
.8	إعداد القوانين والسياسات المالية للحكومة الاتحادية
.9	توسيع نطاق العلاقات المالية الإقليمية والدولية وزيادة فاعليتها
.10	تحقيق متطلبات التكامل المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون
.11	تنويع أليات التواصل مع المنظمات المالية الاقليمية والدولية وزيادة فاعليتها

أنشطة القطاع المساند

إعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها	إدارة الرواتب
إدارة المدفوعات والاستحقاقات	إجراء التدقيق الداخلي
إدارة المشتريات	إدارة العقود ومتابعتها
تخطيط الموارد البشرية والاستقطاب والتعيين	تدريب وتطوير الموظفين
إدارة خدمات الموارد البشرية (تقييم الأداء، والتعويضات، والفوائد وشؤون الموظفين)	إدارة علاقات المتعاملين
الإعداد للمشاركة بجائزة الشيخ خليفه للأداء الحكومي المتميز	إدارة الجودة
تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية وقياس الأداء	وضع وتطوير الخطة التشغيلية والاستراتيجية
تخطيط وتنسيق الاتصالات الداخلية والخارجية	تطوير النظم والتطبيقات الإلكترونية
توفير الدعم الفني للمستخدمين (خط مساعدة)	البنية التحتية وأمن المعلومات
إعداد الدراسات والاستشارات القانونية	إدارة الشؤون القانونية

مؤشرات التنافسية العالمية في المجال المالي

تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمي الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية 2013

- فعالية معدل ضريبة الدخل الشخصي
- معدل الضريبة على ربح الشركات
- معدل ضريبة الاستهلاك
- التهرب من دفع الضرائب
- الضرائب الحقيقية الشخصية
- دين الحكومة المركزية المحلي (٪)
- ديون الحكومة المركزية الأجنبية (٪)

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي 2013

- مؤشر حقوق القانون
- تسوية حالات الإعسار

تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

- مؤشر الحقوق القانونية

الأداء حسب الأهداف الاستراتيجية

الهدف الأول

تنمية وضمان استدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية

انطلاقاً من المهام الموكلة إليها في مجال إدارة وتنمية الموارد المالية، منحت وزارة المالية في خطتها الاستراتيجية أولوية قصوى لآليات تنويع وتنمية مصادر إيرادات الحكومة الاتحادية بما يضمن استدامتها، وهو الأمر الذي تمحور حوله الهدف الاستراتيجي الأول من الخطة.

الهدف الاستراتيجي	تنمية وضمان استدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية	
عدد المبادرات في عام 2014	3 مبادرات	
عدد المؤشرات في عام 2014	مؤشرات استراتيجية	1 مؤشر
	مؤشرات تشغيلية	10 مؤشرات
نسبة انجاز الهدف	99.2%	

تم تحقيق المستهدف (أكثر من95%)	لم يتم تحقيق المستهدف (من 80% الى 95%)	لم يتم تحقيق المستهدف (أقل من 80%)

المبادرة الأولى: تنويع وتنمية مصادر إيرادات الحكومة الاتحادية

نسبة انجاز المبادرة	100%
نتيجة تقييم المبادرة	91%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
1	عدد الجهات الاتحادية التي تم اقتراح تحديث واستحداث رسوم خدماتها	تشغيلي	4	4
2	عدد مصادر الايرادات التي تم درستها واقتراحها	تشغيلي	2	2
3	نسبة الزيادة المتوقعة في إيرادات رسوم الخدمات	تشغيلي	4%	7%

4	نسبة تحقيق الإيرادات الفعلية من المقدرة	استراتيجي	95%	98%
5	نسبة تحصيل فوائض الهيئات الاتحادية المستقلة عن السنة المالية 2013	تشغيلي	100%	188%
6	انجاز التعاقد مع اياتا لتحصيل رسوم المغادرة وامن وسلامة المسافرين والاستعلام المبكر عن المسافرين	تشغيلي	100%	100%

المبادرة الثانية: تأسيس النظام الضريبي في الدولة

نسبة انجاز المبادرة	100%
نتيجة تقييم المبادرة	91%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
7	نسبة إنجاز حصول الوزارة على موافقة مجلس الوزراء على سياسة ضريبة الشركات	تشغيلي	100%	100%
8	نسبة إنجاز مسودة قانون ضريبة الشركات	تشغيلي	100%	100%
9	نسبة إنجاز مسودة القانون الإطاري الموحد لنظام ضريبة القيمة المضافة بدول مجلس التعاون	تشغيلي	100%	100%

المبادرة الثالثة: رفع كفاءة حق الامتياز لقطاع الاتصالات

نسبة انجاز المبادرة	100%
نتيجة تقييم المبادرة	86.3%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
10	نسبة التزام شركات الاتصالات بالدولة بتنفيذ القرارات والإرشادات المتعلقة بحق الامتياز عن عام 2013	تشغيلي	100%	100%
11	نسبة انجاز دراسة مراجعة رسوم حق الامتياز ورفعها لمجلس الوزراء	تشغيلي	100%	91%

حصاد العام: إنجازات الهدف الاستراتيجي الأول تنمية وضمان استدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية

- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن رسوم التراخيص والخدمات التي تقدمها الهيئة الاتحادية للرقابة النووية
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن رسوم خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية
- المشاركة في الاجتماع المشترك لوضع آليات استيفاء وتحصيل ضريبة التبغ بدول مجلس التعاون الخليجي
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن الموافقة على شرط التحكيم في اتفاقية دولية مع اتحاد النقل الجوي الدولي
- صدور قرار المجلس الوزاري للخدمات بشأن مبادئ السياسة الضريبية لضريبة الشركات
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن رسوم الإشراف على الطلبة المبتعثين للدراسة بالخارج لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن رسوم الخدمات التي تقدمها وزارة البيئة والمياه
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن تنظيم وتطوير خدمات قطاع شؤون الجنسية والإقامة والمنافذ بوزارة الداخلية
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن رسوم خدمات لوزارة العدل بشأن تنظيم الخبرة أمام الجهات القضائية وتنظيم مهنة الترجمة
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن تحديث وتعديل رسوم خدمات وزارة الاقتصاد
- المشاركة في الاجتماعين السادس والعشرون والسابع والعشرون لفريق عمل النظام الضريبي الموحد لدول المجلس
- اعداد دراسة عن الوضع الحالي لقطاع الاتصالات ومراجعة آلية حق الامتياز الاتحادي وتقييم الايرادات للسنوات 2014 – 2019
- تعديل اتفاقية وزارة المالية مع الهيئة العامة للطيران المدني بشأن توفير بيانات بأعداد المسافرين
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن تعديل واستحداث بعض رسوم الخدمات التي تقدمها وزارة الأشغال العامة
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن الرسوم والغرامات على الخدمات التي تقدمها وزارة العمل

صدور قرار مجلس الوزراء بشأن تعديل واستحداث بعض رسوم الخدمات في وزارة الصحة
توقيع مذكرة تفاهم مع شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو) بشأن احتساب رسوم حق الامتياز على الشركة
إعداد دراسة بشأن الإيرادات المتوقعة من مصادر مختلفة لتنمية إيرادات الحكومة الاتحادية
إعداد دراسة تحديث تنبؤات إيرادات الحكومة الاتحادية لعامي 2015 - 2016
صدور قرار مجلس الوزراء بشأن رسوم خدمة مراكز إصدار التأشيرات ببعثات الدولة في الخارج
المشاركة في الملتقى السنوي الخامس لمنتدى الضرائب لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا

لمحة عن: تأسيس النظام الضريبي في الدولة

نبذة عن المشروع: يهدف مشروع تأسيس النظام الضريبي في دولة الإمارات إلى بناء نظام ضريبي من خلال إنشاء إدارة ضريبية تعنى بإدارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الاتحادية، ووضع إجراءات موحدة لحقوق وواجبات الخاضعين للضريبة بغض النظر عن نوعها، كما سيوكل إلى هذه الإدارة اقتراح وتطبيق بعض الضرائب وفقا لأفضل الممارسات العالمية وبما يعزز استدامة موارد الحكومة الاتحادية.

الإنجازات والنتائج:

- إعداد مشروع قانون إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب ورفعه للجنة الفنية للتشريعات بوزارة العدل
- إعداد مشروع قانون الإجراءات الضريبية ومراجعته مع حكومات الإمارات وإدارة الفتوى والتشريع بوزارة العدل
- إعداد مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة ومراجعته مع حكومات الإمارات وإدارة الفتوى والتشريع بوزارة العدل
- إعداد مشروع قانون ضريبة الشركات ومراجعته مع حكومات الإمارات
- الاتفاق على وثيقة المبادئ الرئيسية لنظام ضريبة القيمة المضافة الموحد مع دول مجلس التعاون
- إعداد مشروع قانون إطاري لنظام ضريبة القيمة المضافة الموحد لدول مجلس التعاون
- إعداد مشروع قانون إطاري لنظام الضرائب الانتقائية الموحد لدول مجلس التعاون
- إعداد الوثائق المطلوبة لإنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب منها: استراتيجية عمل الهيئة، واستراتيجية تقنية المعلومات، واستراتيجية المشتريات، والأوصاف الوظيفية لموظفي الهيئة، وإطار الكفاءات، وإجراءات العمل التفصيلية في الهيئة، وخيارات التقنية الضريبية ونماذج الالتزام الضريبي
- التنسيق مع جمعية مستشاري الضريبة في المملكة المتحدة لتأسيس فرع في دبي وعقد ملتقى سنوي لمناقشة التطورات الضريبية
- إعداد 4 دراسات للأثر اقتصادي والاجتماعي الناجم عن تطبيق الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الدولة (2008، 2010، 2012، 2014 - 2015)
- المشاركة في اجتماعات فريق عمل النظام الضريبي الموحد على مستوى دول مجلس التعاون واجتماعات اللجان الضريبية الأخرى
- المشاركة في اجتماعات اتحاد السلطات الضريبية للدول الإسلامية ومؤتمرات منتدى الضرائب لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمنتدى الدولي لضريبة القيمة المضافة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي)، والمؤتمر العالمي لمنتدى الضرائب وعدم المساواة (ITD)

الهدف الثاني

رفع فعالية التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة

تحظى كفاءة التخطيط المالي وآليات اعتماد وتنفيذ الميزانية العامة للاتحاد، بأولوية قصوى من قبل وزارة المالية، حيث حرصت عبر مبادرات الهدف الاستراتيجي الثاني إلى تحسين آليات الانفاق العام للحكومة الاتحادية وتطوير كفاءة الإدارة النقدية للحكومة الاتحادية المتمثلة بالميزانية الصفرية والتحول إلى مبادئ المحاسبة على اساس الاستحقاق.

الهدف الاستراتيجي	رفع فعالية التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة	
عدد المبادرات في عام 2014	5 مبادرات	
عدد المؤشرات في عام 2014	مؤشرات استراتيجية	3 مؤشرات
	مؤشرات تشغيلية	19 مؤشرات
نسبة انجاز الهدف	97.50%	

تم تحقيق المستهدف (أكثر من95%)	لم يتم تحقيق المستهدف (من 80% الى 95%)	لم يتم تحقيق المستهدف (أقل من 80%)

المبادرة الرابعة: إعداد الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2015 بكفاءة وفعالية

نسبة انجاز المبادرة	98.74%
نتيجة تقييم المبادرة	79.80%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
12	عدد الدراسات التي يتم اعدادها في مجال التخطيط المالي	تشغيلي	4	11
13	نسبة انجاز اعداد الميزانية العامة للاتحاد لعام 2015 ومشروع قانونها في الوقت المحدد	تشغيلي	100%	100%
14	نسبة الخفض في العجز بين مصروفات وايرادات الميزانية العامة للاتحاد	تشغيلي	100%	100%
15	نسبة رضا الجهات الاتحادية عن التخطيط المالي لإعداد الميزانية العامة للاتحاد	تشغيلي	75%	90%
16	نسبة التوازن بين ايرادات ومصروفات الحكومة الاتحادية	استراتيجي	100%	100%
17	دقة إعداد الميزانية	استراتيجي	10%	6%

المبادرة الخامسة: مراجعة الانفاق العام للحكومة الاتحادية

نسبة انجاز المبادرة	82.74%
نتيجة تقييم المبادرة	75.90%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
18	نسبة انجاز تقرير النتائج المبدئية للإنفاق العام	تشغيلي	100%	100%
19	نسبة انجاز تقرير مراجعة الانفاق العام	تشغيلي	100%	100%

المبادرة السادسة: تطبيق التصنيف الوظيفي للمصروفات COFOG

نسبة انجاز المبادرة	99.00%
نتيجة تقييم المبادرة	88.10%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
20	نسبة انجاز (إصدار) البيان الاحصائي النهائي للميزانية العامة للعام 2015 وفق التصنيف الوظيفي	تشغيلي	100%	100%
21	نسبة انجاز المراجعة الدورية لمدخلات البيان الاحصائي للتصنيف الوظيفي	تشغيلي	100%	100%

المبادرة السابعة: رفع كفاءة متابعة آليات تنفيذ الميزانية

نسبة انجاز المبادرة	95.00%
نتيجة تقييم المبادرة	86.50%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
22	نسبة إنجاز الحساب الختامي الموحد للحكومة الاتحادية ومشروع قانونه في الوقت المحدد	تشغيلي	100%	100%

23	شمولية التقارير المالية لمتطلبات تنفيذ الموازنة	تشغيلي	70%	70%
24	عدد التقارير المالية لمتابعة تنفيذ الميزانية المرفوعة للإدارة العليا بالوزارة	تشغيلي	4	3
25	عدد التقارير المالية لمتابعة تنفيذ الميزانية المرفوعة لمجلس الوزراء	تشغيلي	1	1
26	نسبة نقل أرصدة الوزارات من النظام المالي الإلكتروني للحكومة الاتحادية الحالي إلى النظام المالي الإلكتروني المطور	تشغيلي	100%	100%
27	نسبة تطبيق هيكل حسابات الحكومة الاتحادية المطور	تشغيلي	100%	100%
28	دقة التخطيط المالي لمصروفات الحكومة الاتحادية	استراتيجي	95%	98%
المبادرة الثامنة: استكمال تطوير كفاءة الإدارة النقدية للحكومة الاتحادية				
نسبة انجاز المبادرة	100%			
نتيجة تقييم المبادرة	80.60%			
مؤشرات الأداء التشغيلية والإستراتيجية				
29	عدد السياسات الجديدة للإدارة النقدية بالحكومة الاتحادية التي سيتم تطبيقها	تشغيلي	3	3
30	نسبة إنجاز إصدار قرار وزاري بشأن قواعد وضوابط إدارة الفوائض النقدية للحكومة الاتحادية	تشغيلي	100%	90%
31	نسبة إنجاز إصدار قرار وزاري بشأن قواعد وضوابط إدارة السيولة ومخاطرها	تشغيلي	100%	90%
32	نسبة إنجاز إصدار قرار وزاري بشأن قواعد وضوابط فتح وإغلاق الحسابات المصرفية للجهات الحكومية في البنوك والمصارف التجارية داخل وخارج الدولة	تشغيلي	100%	100%
33	نسبة إنجاز إصدار قرار وزاري بشأن قواعد وضوابط بناء احتياطي نقدي للحكومة الاتحادية لمواجهة الحالات الطارئة غير المتوقعة	تشغيلي	100%	90%

حصاد العام: إنجازات الهدف الاستراتيجي الثاني رفع فعالية التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة

- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن تمويل المرحلة الثانية لمشروع قطاع الاتحاد
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن اعتماد فروق التمويل للجامعات والكليات الاتحادية عن الفصل الدراسي الأول والثاني 2014م
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن تكليف وزارة المالية بالأعمال المالية والمحاسبية اللازمة لتيسير الاعمال المطلوبة لوزارات الدولة
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن اعتماد دليل الإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية للعام 2014م
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن الاعتماد الإضافي للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2014
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن اعتماد ميزانية السنة المالية 2015م
- صدور قرار المجلس الوزاري للخدمات بشأن الموافقة على تمويل عدد (16) مشروع بميزانية وزارة الصحة، وتوفير تكلفة ترقية عدد (1531) موظف
- صدور قرار المجلس الوزاري للخدمات بشأن اعتماد وضم أسعار التقارير الائتمانية التي ستصدرها شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية إلى اللائحة التنفيذية
- صدور قرار المجلس الوزاري للخدمات بشأن استرداد أرض مبنى مكتب خدمة المتعاملين في غليله بالمنطقة الشمالية في رأس الخيمة
- صدور قرار المجلس الوزاري للخدمات بشأن تسليم المبنى القديم لمركز شرطة المنامة بإمارة عجمان إلى حكومة عجمان
- صدور قرار المجلس الوزاري للخدمات بشأن تحويل الحسابات المصرفية الصفرية للجهات الاتحادية من المصرف المركزي الى البنوك والمصارف الوطنية في الدولة
- إعداد دراسة إكتوارية حول التكلفة المالية المتوقعة على تنفيذ المقترح الخاص بالراتب الإجمالي لموظفي الحكومة الاتحادية
- استقبال وفد من وزارة مالية دولة الكويت للاطلاع على أفضل الممارسات في التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة
- المشاركة في ندوة تعزيز نشر البيانات في إطار النظام العام لنشر البيانات في مسقط
- إصدار تقرير الاداء المالي لتنفيذ الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات الاتحادية المستقلة عن عام 2014م

لمحة عن مشروع الميزانية الصفرية

تعتبر الميزانية الصفرية طريقة محاسبية تستخدم لتقدير مصروفات الفترات المالية الجديدة، ويتم إعدادها في فترات منتظمة استناداً إلى قاعدة الصفر بحيث يتم تحديد تكلفة كافة أنشطة وخدمات الجهة وتحليل تكلفتها.

إنجازات وزارة المالية في مجال الميزانية الصفرية:

- موائمة الخطة الاستراتيجية للحكومة الاتحادية مع الميزانية العامة للاتحاد لخطة ميزانية السنوات 2011-2013 وخطة 2014-2016م
- الانتقال إلى إعداد الميزانية الصفرية ساهم في زيادة الشفافية والدقة في احتساب تكلفة الأنشطة والخدمات وبالتالي تكلفة البرامج والأهداف الاستراتيجية وصولاً إلى إجمالي ميزانية الوزارة أو الجهة الاتحادية
- تبسيط عملية إعداد الميزانية وجعلها أكثر دقة وسهولة
- تطبيق النظام الآلي في إعداد وتنفيذ الميزانية
- تعديل القوانين والقرارات ذات العلاقة بأعداد وتنفيذ الميزانية
- توفير الدراسات اللازمة لحجم الايرادات المستقبلية المتوقعة
- توفير الخبرات اللازمة لتطبيق الميزانية الصفرية

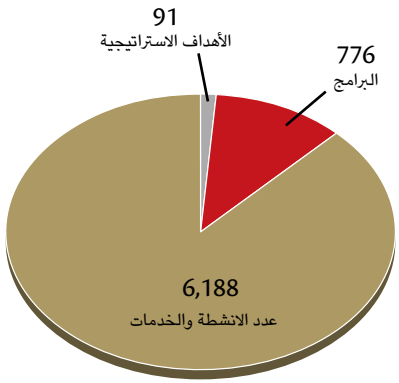

الهيئات المستقلة

الوزارات

أنشطة القطاعات الرئيسية

تكلفة الأنشطة والخدمات	البيان
الوزارات	33,218,209,000
الهيئات المستقلة	5,574,605,000
المنح	2356.720.000
المنافع الاجتماعية	4,352,000,000
مصروفات اتحادية أخرى	989,966,000
مشروعات قيد الإنجاز	1,046,000,000
الاستثمارات المالية	1,562,500,000
الإجمالي	49,100,000,000

مقارنة بين الوضع الحالي لتوزيع النفقات مع تطبيق التصنيف الوظيفي

ميزات الوضع الحالي لتوزيع النفقات:

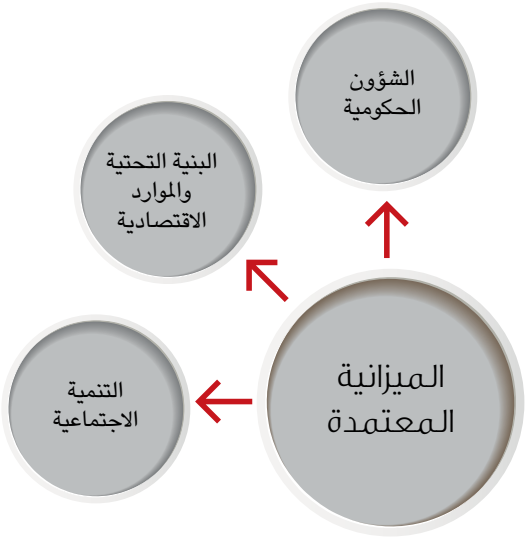

وجود تداخل بين التصنيف الوظيفي والتصنيف الاقتصادي، حيث تعد البنية التحتية والموارد الاقتصادية تصنيفاً اقتصادياً، في حين تعتبر الشؤون الحكومية والتنمية الاجتماعية تصنيفاً وظيفياً

القطاعات عامة جداً، ولا توفر معلومات كافية لمتخذي القرار؛ وبالتالي تحتاج إلى تحليل وتفصيل أكبر

لا يتوافق الوضع الحالي مع التصنيف الوظيفي المعمول به على مستوى العالم.

صعوبة مقارنة توزيع الانفاق العام مع الدول الأخرى لاختلاف معايير التصنيف

الوضع المطور بعد تنفيذ التصنيف الوظيفي لنفقات الحكومة

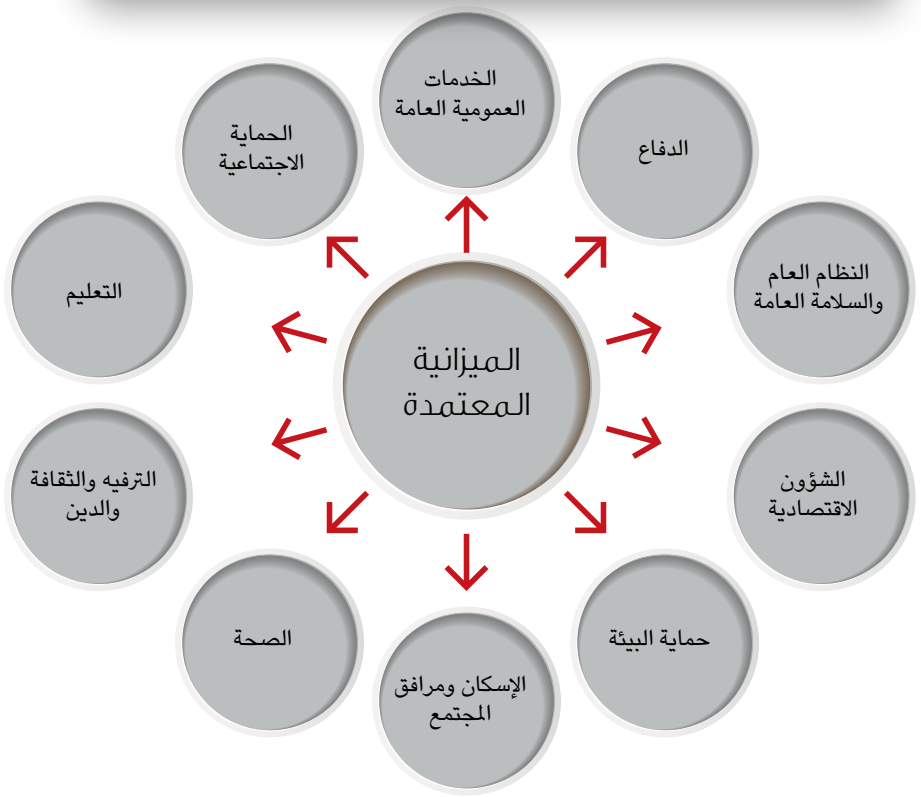

التصنيف الوظيفي للنفقات الحكومية معتمد دولياً، وهو صادر بصورة مشتركة عن الأمم المتحدة (UN) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وتم تبنيه من قبل صندوق النقد الدولي

معايير التصنيف واضحة والقطاعات محددة بحيث تمكن صناع القرار من الاستناد إليها

مطبق على نطاق واسع على مستوى العالم مما يسهل المقارنة

يقدم معلومات واضحة تخدم صناع القرار في عملية التخطيط

لمحة عن برنامج تحول الحكومة الاتحادية الى المحاسبة على اساس الاستحقاق

نصت المادة 29 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 8 لسنة 2011م على ما يلي: "تقيد في حسابات السنة المالية جميع الايرادات والمصروفات التي ترتبت عن تصرفات تمت خلال السنة المالية، استناداً لتاريخ نشوء الحق أو الدين بصرف النظر عن التاريخ الذي يتم فيه فعلاً تحصيل الايرادات أو دفع المصروفات، ويطبق ذلك مرحلياً حسب التعليمات التي يصدرها الوزير"، وهو ما يفيد إلى الانتقال التدريجي لتطبيق نظام أساس الاستحقاق.

وسعياً لأن تكون وزارة المالية من الوزارات الرائدة عالمياً في مجال الإدارة المالية العامة، وتماشياً مع متطلبات صندوق النقد الدولي قامت وزارة المالية بمواصلة العمل لتنفيذ التحول إلى المنهجيات الحديثة في الميزانية الصفرية، الأمر الذي دعاها إلى التحول لاعتماد نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق.

خارطة الطريق للتحول واعتماد نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق

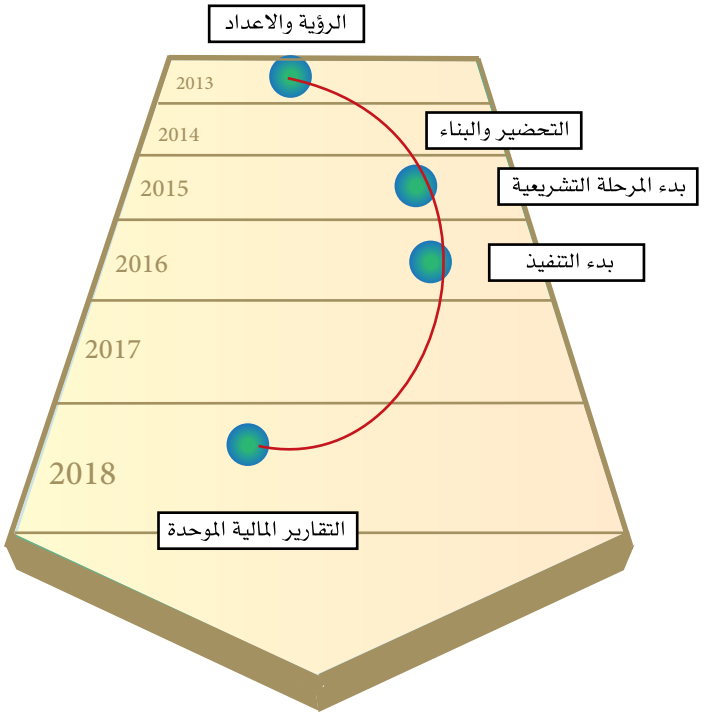

مراحل برنامج الانتقال الى اساس الاستحقاق

المرحلة الأولى: المرحلة التشريعية لبرنامج التحول لأساس الاستحقاق:

تتلخص بتنفيذ مشروع لتطوير القوانين والسياسات وإجراءات العمل الحالية لتلائم أساس الاستحقاق، فبعد الانتهاء من تطوير كافة القوانين والسياسات وإجراءات العمل الحالية للحكومة الاتحادية، وذلك بالتنسيق مع ديوان المحاسبة ورفع السياسات والإجراءات إلى مجلس الوزراء للموافقة، وعلية ستتمكن وزارة المالية من البدء بالجزء التنفيذي للبرنامج والمقرر إطلاقه في بداية عام 2016.

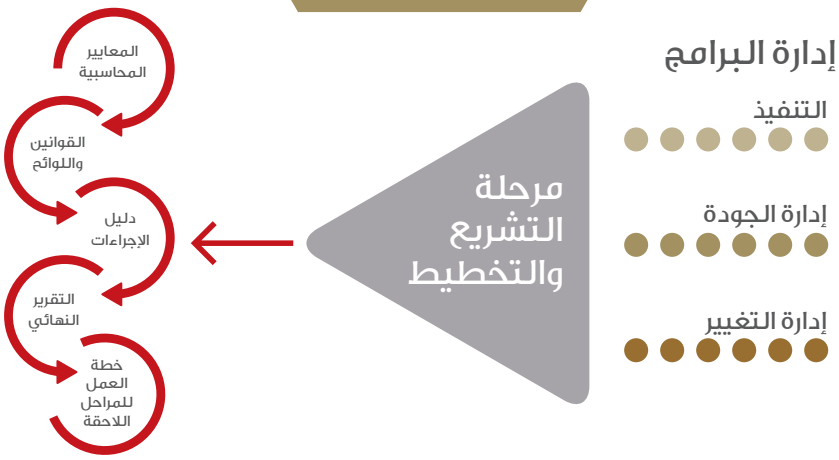

الاثر الإيجابي للبرنامج

اساس نقدي	توفير سجلات محاسبية أكثر دقة تكامل
	إعطاء صورة أوضح لفهم مدى نجاح الحكومة في إدارة مواردها المالية
	السماح بمقارنة أفضل بين خيارات استخدام الموارد
	المساعدة على تقييم أداء الوزارات والهيئات التابعة للحكومة الاتحادية من ناحية مركزها المالي وتدفقاتها النقدية
اساس استحقاق	تعزيز القدرة على تحديد إجمالي كلفة الخدمات التي تقدمها الحكومة وإتاحة مقارنتها بكلفة هذه الخدمات إذا ما قدمها القطاعان الخاص والتطوعي
	تقييم أداء الحكومة بشكل أفضل من ناحية كلفة الخدمات التي تقدمها وفعاليتها وإنجازاتها
	توفير رؤية خاصة بالبيانات المالية لعدد من السنوات، مما يسمح بإجراء مقارنة وتحليل تاريخيين

التصور المبدئي للمراحل اللاحقة

من المتوقع أن تمتد المرحلة الثانية لمدة عامين (2016 و2017) وسيتم تجهيز الخطة التفصيلية للمرحلتين الثانية والثالثة بما في ذلك خطط إدارة التغيير وإدارة ضبط الجودة وخطة التقييم والتدريب كجزء من مخرجات المرحلة الأولى

سيتم إطلاق المرحلة الثانية فور موافقة مجلس الوزراء على التقرير النهائي -المُخرج الرئيسي للمرحلة الأولى الذي سيتضمن جميع القوانين واللوائح والإجراءات والعمليات المعدلة

سوف تتضمن المرحلة الثانية من البرنامج العديد من المشاريع الفرعية مثل جرد الأصول الثابتة وتعديل الأنظمة المالية المختلفة وتقييم وتدريب موظفي الحكومة الاتحادية وغيرها من المشاريع التي سيتم حصرها اثناء المرحلة الأولى

سيتم تطبيق نظام الاستحقاق المحاسبي في وزارة المالية كتجربة في بداية المرحلة الثانية لضمان تحديد مخاطر وتحديات التنفيذ الفعلية قبل تعميمه على باقي الجهات الاتحادية

2 المرحلة التنفيذية

مرحلة تنفيذ المشاريع الفرعية مثل مشروع جرد الاصول ومشروع تقييم وتدريب موظفي الجهات الاتحادية.. الخ

2017-2016

3 مرحلة الإطلاق

تفعيل الحكومة الاتحادية على أساس الاستحقاق المحاسبي وتقديم الدعم

2018

الهدف الثالث

رفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية وتطويرها

تحظى كفاءة التخطيط المالي وآليات اعتماد وتنفيذ الميزانية العامة للاتحاد، بأولوية قصوى من قبل وزارة المالية، حيث حرصت عبر مبادرات الهدف الاستراتيجي الثاني إلى تحسين آليات الانفاق العام للحكومة الاتحادية وتطوير كفاءة الإدارة النقدية للحكومة الاتحادية المتمثلة بالميزانية الصفرية والتحول إلى مبادئ المحاسبة على اساس الاستحقاق.

الهدف الاستراتيجي	رفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية وتطويرها	
عدد المبادرات في عام 2014	7 مبادرات	
عدد المؤشرات في عام 2014	مؤشرات استراتيجية	2 مؤشر
	مؤشرات تشغيلية	20 مؤشر
نسبة انجاز الهدف	99.40%	

تم تحقيق المستهدف (أكثر من95%)	لم يتم تحقيق المستهدف (من 80% الى 95%)	لم يتم تحقيق المستهدف (أقل من 80%)

المبادرة التاسعة: تنفيذ أعمال نظام الدرهم الالكتروني

نسبة انجاز المبادرة	100%
نتيجة تقييم المبادرة	93.60%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
34	نسبة تحصيل رسوم الخدمات الاتحادية إلكترونياً	تشغيلي	65%	65%
35	عدد الهيئات الاتحادية المستقلة التي سيتم ربطها بنظام الدرهم الإلكتروني	تشغيلي	6	7
36	عدد الجهات الاتحادية التي سيتم ربطها في خدمة الدفع عبر الهاتف النقال في نظام الدرهم الإلكتروني	تشغيلي	6	7
37	عدد الجهات المحلية والخاصة التي تم تسويق نظام الدرهم الإلكتروني لها	تشغيلي	8	9
38	عدد الجهات المحلية والخاصة التي تم ربطها في نظام الدرهم الإلكتروني	تشغيلي	4	4
39	عدد الجهات الخاصة التي تم التعاقد معها لبيع وشحن بطاقات الحاصلة من الدرهم الإلكتروني	تشغيلي	2	2

المبادرة العاشرة: تطوير خدمات نظام الدرهم الالكتروني

نسبة انجاز المبادرة	100%
نتيجة تقييم المبادرة	92%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
40	عدد الخدمات الجديدة التي سيتم إطلاقها في نظام الدرهم الالكتروني	تشغيلي	3	3
41	نسبة انجاز تسويق خدمات نظام الدرهم الالكتروني	تشغيلي	100%	100%

المبادرة الحادية عشرة: استكمال تطبيق نظام الرواتب الاتحادي

نسبة انجاز المبادرة	97.20%
نتيجة تقييم المبادرة	80.20%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
42	عدد الهيئات الاتحادية المستقلة التي سيتم تطبيق نظام الرواتب الاتحادي عليها	تشغيلي	8	8

المبادرة الثانية عشرة: تطوير نظام أتمتة إجراءات إعداد الميزانية العامة للدولة

نسبة انجاز المبادرة	99.30%
نتيجة تقييم المبادرة	87.40%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
43	نسبة تطوير التقارير المالية في نظام أتمتة إجراءات إعداد الميزانية	تشغيلي	80%	80%
44	نسبة ربط نظام أتمته إجراءات إعداد الميزانية مع النظام المالي الإلكتروني للحكومة الاتحادية	تشغيلي	100%	100%

المبادرة الثالثة عشرة: تطوير النظام المالي الإلكتروني للحكومة الاتحادية

نسبة انجاز المبادرة	100%
نتيجة تقييم المبادرة	95.00%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
45	عدد الأنظمة الجديدة التي سيتم تطويرها في النظام المالي الإلكتروني للحكومة الاتحادية	تشغيلي	4	4
46	عدد الوزارات التي سيتم تطبيق 7 أنظمة مالية عليها	تشغيلي	16	16
47	عدد الوزارات التي سيتم تطبيق 4 أنظمة مالية عليها	تشغيلي	16	16
48	عدد الهيئات الاتحادية المستقلة التي سيتم تطبيق 11 نظام مالي عليها	تشغيلي	11	11
49	نسبة رضا الجهات الاتحادية عن كفاءة الأنظمة المالية للحكومة الاتحادية	استراتيجي	45%	55%
50	نسبة أتمته أنظمة العمل المالية على مستوى الحكومة الاتحادية	استراتيجي	69%	75%

المبادرة الرابعة عشرة: تأهيل المختصين بتنفيذ الإجراءات والأنظمة المالية في الجهات الاتحادية وأدلة العمل

نسبة انجاز المبادرة	100%
نتيجة تقييم المبادرة	93.20%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
51	عدد الدورات التدريبية وورش العمل التي تم تقديمها للجهات الاتحادية	تشغيلي	9	17
52	نسبة إنجاز البرامج التدريبية المطلوبة لموظفي الحكومة الاتحادية من المخطط	تشغيلي	100%	100%
53	قياس العائد على التدريب لموظفي الحكومة الاتحادية	تشغيلي	0.7	0.6

المبادرة الخامسة عشرة: تطوير وتحديث أدلة العمل المالية

نسبة انجاز المبادرة	100%
نتيجة تقييم المبادرة	91.90%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية

54	نسبة إنجاز تحديث الدليل الإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية ورفعه لمجلس الوزراء	تشغيلي	1	1
55	عدد أدلة العمل المعتمدة في الوزارة التي تم تحديثها	تشغيلي	2	2

حصاد العام

إنجازات الهدف الاستراتيجي الثالث "رفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية وتطويرها":

توقيع مذكرة تفاهم انضمام الجهات الخاصة مع منظومة الدرهم الالكتروني مع موانئ دبي العالمية

توقيع مذكرة تفاهم مع شركة اومني موبايل بيمتس لتطوير وإقرار حلول بطاقة وبرمجيات اومني مع برنامج الدرهم الالكتروني

توقيع مذكرة تفاهم وتعاون مع شركة ماستر كارد العالمية لتطوير برمجيات وخدمات مالية وإصدار بطاقات متوائمة وبرامج الولاء ومنظومة تحصيل الإيرادات داخل وخارج الدولة

استقبال وفد من صندوق النقد الدولي للاطلاع على أفضل الممارسات في نظام الدرهم الالكتروني

توقيع مذكرة تفاهم حول منظومة الدرهم الالكتروني مع مركز وول ستريت للصرافة

تقديم ورقة عمل عن منظومة الدرهم الالكتروني في معرض كومكس في سلطنة عمان

المشاركة في ورشة عمل حول النظم المالية المتبعة في وزارة المالية في دولة الكويت

تنظيم ورشة عمل لشرح النظام المالي الإلكتروني الجديد للحكومة الاتحادية R12

تنظيم ورشة تعريفية لمشروع حماية ومراقبة المستخدمين ومنع فقدان البيانات في الأنظمة المالية للحكومة الاتحادية

إجراء دراسة لتحليل وتدقيق أمن منظومة الدرهم الالكتروني

إنشاء حسابات في نظام GCC TAKAMUL للجهات داخل وخارج الدولة المرتبطة في النظام

استحداث نظام لإدارة المهام ونظام إدارة الاجتماعات بالوزارة

استحداث نظام لإدارة العمليات بالوزارة بخصوص نظام الرواتب الاتحادي والقوانين المالية (بياناتي)

عقد ورشة لشرح الإجراءات والعمليات المالية في نظام الدرهم الالكتروني للجهات الاتحادية

عقد ورشة عمل لشرح النظام المالي ناقشت المدفوعات، والأستاذ العام والمقبوضات

استكمال الربط الإلكتروني بين النظام المالي الاتحادي مع النظام المالي لحكومة إمارة أبوظبي

توقيع مذكرة تفاهم مع شركة الامارات للاتصالات المتكاملة "دو"

الحصول على المواصفة القياسية أمن المعلومات

تنظيم ورشة عمل حول تخطيط وتصميم البيانات المعلوماتية

استقبال وفد من وزارة الصحة وهيئة المواصفات والمقاييس ودائرة الاراضي والاملاك ودائرة البلدية والتخطيط بعجمان للاطلاع على الأنظمة الإلكترونية والمنهجيات وآليات العمل بإدارة التخطيط الاستراتيجي والأداء

لمحة عن منظومة الدرهم الالكتروني الجيل الثاني

هدفت وزارة المالية من خلال تطوير منظومة الدرهم الالكتروني إلى توفير آليات تحصيل لرسوم الخدمات الاتحادية من خلال منظومة بوابات ومنصات دفع إلكترونية مهيأة للتكامل بمرونة وقابلة للتشكيل والتطوير اللامحدود بقنوات الدفع مع شبكات الدفع العالمية، سواء عبر شبكة الإنترنت والأجهزة الطرفية والموبايل للارتقاء بكفاءة تنفيذ العمليات ورضا المتعاملين والعمل المشترك مع الحكومة .

إنجازات ونتائج المنظومة:

الارتقاء بمؤشر التحول الإلكتروني لعمليات التحصيل للحكومة الاتحادية

إطلاق خدمات متطورة لتطبيقات برمجيات الدفع وتحصيل وتسوية العمليات المالية

زيادة كفاءة العائد المالي بمعدل 90% من قيمة تحصيل الإيرادات نتيجة لأتمتة عمليات التحصيل الإلكتروني للتخلص من وسائل التحصيل اليدوي

تقليص تداول النقد في وزرات الدولة، والهيئات الاتحادية، والحكومات المحلية وكبرى الشركات التي اعتمدت منظومة الدرهم الإلكتروني كأداة رقمية آمنة، حيث بلغت نسبة التحصيل الآلي لإيرادات الحكومة الاتحادية 68%

الأثر الإيجابي للمنظومة:

سرعة تسوية مدفوعات الإيرادات بما يساهم في العمل على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة والمتوازنة بإحكام كفاءة تحصيل الإيرادات ومتطلبات الرقابة وضمان استقرار الموارد المالية وتدفقها لزيادة فعالية تقديم الخدمات

إيجاد قواعد بيانات مالية وإحصائية تفصيلية دقيقة مكنت تحليل وقياس الخطط التنفيذية وسرعة تنفيذ العمليات الإدارية المساندة لاتخاذ القرارات وفق معطيات واقعية إضافة إلى تنفيذ عمليات الرقابة والتدقيق المالية

رسوم بيانات توضح النتائج والإنجازات:

بلغ عدد الخدمات الإلكترونية التي تم تنفيذها في عام 2014 عبر منظومة الدرهم الإلكتروني 33.457 مليون عملية قاربت قيمتها الاجمالية 7 مليار درهم، أي ما يمثل زيادة بنسبة 7% في معدل تحصيل الإيرادات الاتحادية آلياً، و22% عما تم تقديمه من خدمات الحكومة الاتحادية مقارنة مع عام 2013

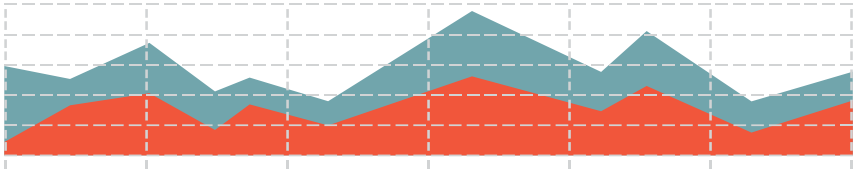

البيان	2013	2014
عدد عمليات الدفع المنفذة	12,006,849	15,172,790
عدد الخدمات الالكترونية المنفذة	27,213,342	33,457,995
إجمالي قيمة الرسوم (بالدرهم)	6,313,132,167	6,780,914,359

لمحة عن الأنظمة المالية الاتحادية

تماشياً مع استراتيجية وزارة المالية الهادفة إلى رفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالي الحكومي على مستوى الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات، أطلقت الوزارة المرحلتين الأولى والثانية من النظام المالي الاتحادي الجديد، والتي ضم 16 وزارة و12 جهة اتحادية مستقلة. ويمتاز هذا النظام المالي بتعزيزه لقدرة الجهات الاتحادية على استخراج خارطة حسابات متطورة تضمن تحقيق أفضل استغلال لموارد الحكومة الاتحادية، وأتمته دورة العمل الخاصة بالمشتريات المتقدمة.

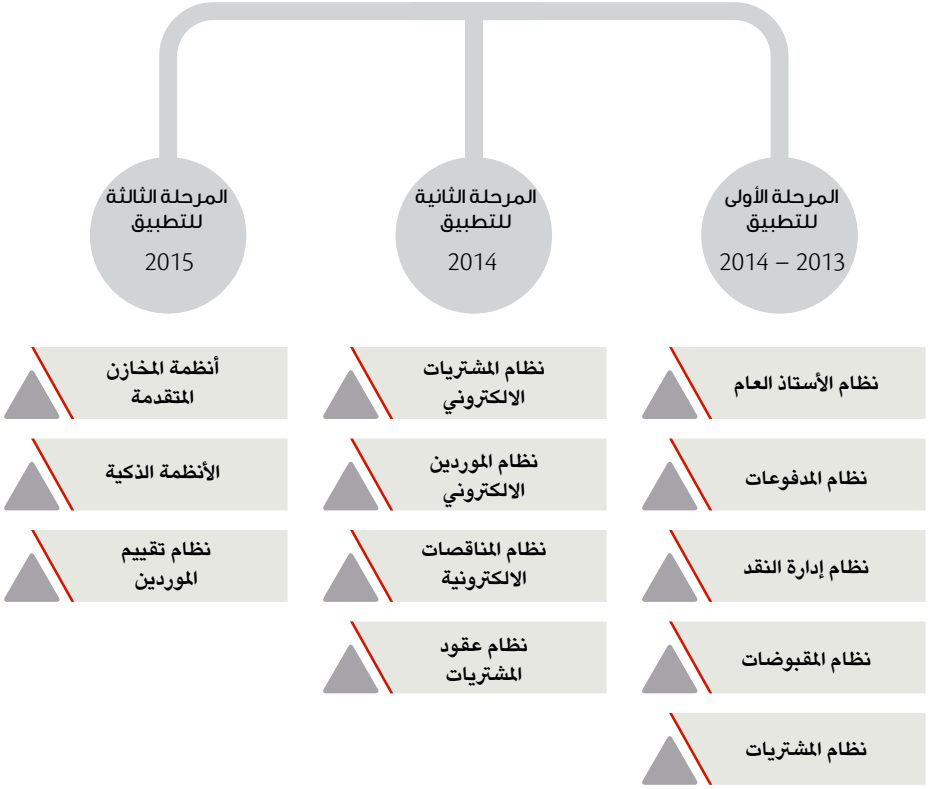

الإنجازات الرئيسية للمشروع

إطلاق النظام المالي في 16 وزارة و12 هيئة اتحادية لتسعة أنظمة مالية وإدارية
تدريب ما يقارب من 1,250 مستخدم في الحكومة الاتحادية للأنظمة التسعة المطبقة
استحداث وحدة متخصصة بمجال دعم انظمة المشتريات المتقدمة والمخازن ضمن قسم الأنظمة المالية
توفير الدعم الفني لكافة الجهات الاتحادية (16 وزارة و12 هيئة اتحادية)
أتمتة عمليات الشراء في الحكومة الاتحادية
توثيق دورات العمل الجديد وأدلة المستخدمين وتصميم التقارير وتصميم النظام وتحديثها بشكل دوري
تدريب ما يقارب 450 مورد خارجي على كيفية استخدام النظام المالي الاتحادي باللغة العربية والإنجليزية
توفير فيديو تدريبي كدليل مستخدم لموردي الحكومة الاتحادية

معايير تقديم خدمة النظام المالي

الثقة

إدامة تحقيق رضى أصحاب العلاقة من خلال تفهّم احتياجاتهم وتوقعاتهم، والعمل على تحقيقها، ضمن ما تفتضيه طبيعة عمل النظام، ومحاولة تقديم الحلول الممكنة لهم ضمن المعطيات المتوفرة، وإدارة العلاقات مع أصحاب العلاقة من خلال احترام آرائهم وغرس الثقة لديهم من واقع الحرص على بناء قيمة مضافة متجددة

المسؤولية

تحمل المسؤوليات واحترام الالتزامات التي نتعهّد بها، وتقديم مخرجات ونتائج ضمن الوقت المحدد، وبمعايير واضحة، وقواعد مؤسسية شفافة خلال مراحل النظام كافة، وتوفير الدعم والإرشاد وحل المشكلات، بما يضمن انسيابه العمل واستمرارية التطبيق بسلاسة ووضوح

الواقعية والمرونة

الواقعية في التخطيط، والمرونة في التنفيذ، والتقيّد بالمتابعة والاستمرارية على ضوء نتائج التقييم، ضمن الأولويات المخطط لها لتنفيذ الاستراتيجيات والأنشطة، ومراعاة المرونة حسب ما تطلبه طبيعة التنفيذ ومخرجاته، وإدارة المخاطر المحتملة حسب درجتها وإمكانية حدوثها وأثرها على عملية تطبيق النظام

نقل المعرفة

المشاركة في تبادل المعلومات ونشر المعرفة وتقاسمها مع المستفيدين، والترحيب بالاستفسارات والآراء، والتعامل معها بجدية ضمن الإمكانات المتاحة، ومحاولة تطبيق مبدأ التوافق فكراً ومنهجاً، مع مراعاة أشكال التشابه أو الاختلاف مع أصحاب العلاقة

المهنية

ترسيخ مبدأ الجودة ومفهوم التميّز في الأداء، وبذل الجهود المطلوبة والإضافة عليها، بما يساهم في المحافظة على مهنية العمل من ناحية، وتشجيع عملية التحاور وقبول وجهات النظر الأخرى، والبناء عليها من ناحية أخرى، وصولاً الى تحقيق الأهداف المخطّط لها، وتلبية الاحتياجات والتوقعات

الهدف الرابع

تطوير التشريعات والسياسات المالية وتوفير بيئة تنافسية

تؤمن وزارة المالية بأهمية التشريعات والسياسات الناظمة للقطاع المالي في دفع مسيرة التنمية الشاملة وتحقيق الاستدامة والاستقرار الاقتصادي، حيث حرصت على تحديث وتطوير هذه التشريعات والسياسات بما يتلاءم مع التطورات والممارسات المعتمدة عالمياً عبر الهدف الاستراتيجي الرابع من الخطة.

الهدف الاستراتيجي	رفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية وتطويرها	
عدد المبادرات في عام 2014	3 مبادرات	
عدد المؤشرات في عام 2014	مؤشرات استراتيجية	2 مؤشر
	مؤشرات تشغيلية	14 مؤشر
نسبة انجاز الهدف	100%	

تم تحقيق المستهدف (أكثر من95%)	لم يتم تحقيق المستهدف (من 80% الى 95%)	لم يتم تحقيق المستهدف (أقل من 80%)

المبادرة السادسة عشرة: توحيد البيانات المالية على مستوى دولة الإمارات

نسبة انجاز المبادرة	100%
نتيجة تقييم المبادرة	82.9%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
56	نسبة إنجاز تصنيف قوائم القطاع العام وفقا لتعريف الحكومة العامة لدى صندوق النقد الدولي.	تشغيلي	100%	100%
57	نسبة إنجاز رفع التقرير المجمع للبيانات المالية لدولة الإمارات لعام 2013 لمجلس الوزراء	تشغيلي	100%	100%

المبادرة السابعة عشرة: توحيد السياسات المالية على مستوى دولة الامارات

نسبة انجاز المبادرة	100%
نتيجة تقييم المبادرة	82.9%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
58	عدد التقارير المجمعة للبيانات المالية لدولة الامارات لعام 2014م التي تم رفعها لمجلس تنسيق السياسات المالية	تشغيلي	1	1
59	نسبة انجاز نشر البيانات المالية الموحدة للدولة في الكتاب السنوي لصندوق النقد الدولي وقنوات الاتصال المحلية	تشغيلي	100%	100%
60	نسبة إنجاز التقرير المجمع للبيانات المالية لدولة الإمارات للربع الرابع لعام 2013م التي تم رفعه لمجلس تنسيق السياسات المالية	تشغيلي	100%	100%
61	عدد الجهات المعنية التي تم ربط أنظمتها المالية مع نظام بوابة الإمارات لإحصاءات مالية الحكومة	تشغيلي	1	1

المبادرة السابعة عشرة: توحيد السياسات المالية على مستوى دولة الامارات

نسبة انجاز المبادرة	100%
نتيجة تقييم المبادرة	82.9%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
62	عدد مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع الجهات المعنية بشأن توحيد السياسات المالية	تشغيلي	2	2
63	نسبة إنجاز دراسة توحيد المعايير المحاسبية على مستوى الدولة.	تشغيلي	75%	75%
64	نسبة إغلاق التوصيات الصادرة عن مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية	تشغيلي	80%	80%
65	نسبة السياسات التي يتم مواءمتها/ توحيدها مع الحكومات المحلية	استراتيجي	20%	20%

المبادرة الثامنة عشرة: مراجعة واستحداث القوانين والسياسات لرفع فعالية الإدارة المالية

نسبة انجاز المبادرة	100%
نتيجة تقييم المبادرة	96.8%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
66	عدد مقترحات مشاريع القوانين والسياسات الجديدة التي تم رفعها للجهات العليا بالحكومة	تشغيلي	1	1

67	عدد مقترحات مشاريع القوانين والسياسات الحالية التي تم رفعها للإدارة العليا بالوزارة.	تشغيلي	1	1
68	نسبة انجاز سياسة نظام تأجير المباني والممتلكات الحكومية ورفعها لمجلس الوزراء	تشغيلي	100%	100%
69	نسبة إنجاز دراسة بيان مدى جاهزية قطاع الصحة بالدولة لتطبيق مشروع قانون التأمين الصحي	تشغيلي	100%	100%
70	عدد الدراسات الهادفة لتوحيد القوانين والسياسات	تشغيلي	1	1
71	نسبة تغطية التشريعات والقرارات والسياسات المالية لاحتياجات الحكومة الاتحادية	استراتيجي	35%	40%

حصاد العام: إنجازات الهدف الاستراتيجي الرابع "تطوير التشريعات والسياسات المالية وتوفير بيئة تنافسية":

- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن سياسة مشتريات الحكومة الاتحادية
- صدور قرار المجلس الوزاري للخدمات بشأن اعتماد وثيقة تأمين موحدة للوافدين العاملين في الحكومة الاتحادية بإمارة أبوظبي
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن تحديث وتطوير سياسات وإجراءات المخازن للحكومة الاتحادية
- إصدار دليل نظام بوابة الإمارات لتقارير إحصاءات مالية الحكومة
- إصدار التقرير المالي الموحد لدولة الامارات العربية المتحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013
- استقبال وفد من جامعة هاملين الامريكية للاطلاع على تجربة الوزارة في مجال تنسيق السياسات المالية بين الجهات الحكومية
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن آلية منح المعاشات والمكافآت الاستثنائية ومعايير وأسس وقواعد منحها
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن اعادة تشكيل مجلس تنسيق السياسات المالية للحكومة

- استقبال وفد من الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعيةللاطلاع على آلية العمل في سجل الموردين الاتحادي
- المشاركة في مؤتمر مؤسسات خضراء بكفاءة مؤسسات المحاسبة الرقابية في سلطنة عمان
- صدور القانون الاتحادي رقم 9 لسنة 2014 بشأن مواجهة جرائم غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

معايير تقديم خدمة النظام المالي

دليل الإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية

يعد مرجعاً شاملاً ومتكاملاً للإجراءات المالية والمحاسبية، ويشمل كافة الخطوات والمرفقات المطلوبة لكل إجراء محاسبي والمرجعيات القانونية التي تنظم العمل به. ويكمن الهدف من إعداده في ضرورة امتلاك مرجعية واضحة للجهات الاتحادية في مجال اتباع أسس اللامركزية وتفويض الصلاحيات للجهات الاتحادية المعنية.

اللائحة المالية والمحاسبية الاسترشادية للجهات الحكومية الاتحادية المستقلة

هدفت وزارة المالية من إعداد هذه اللائحة إلى وضع مرجعية استرشادية تساعد المختص والباحث للرجوع إليها، بدل القيام بعمل لوائح جديدة وتكون مظلة عامة للجهات المستقلة الخدمية.

نظام المشتريات في الحكومة الاتحادية

يهدف هذا النظام إلى تطبيق أفضل أساليب الرقابة على عملية المشتريات، وتطبيق أفضل أساليب الشراء العالمية بما يتناسب مع سياسات الدولة، القدرة على زيادة توفير الإنفاق الحكومي.

سياسة إدارة المخازن في الحكومة الاتحادية

تهدف هذه السياسة إلى ضمان مواكبة كافة البنود في نظام المخازن للتطورات والتقنيات الحديثة في هذا المجال، وتسهيل العمل وتبسيط الاجراءات المخزنية، وتسهيل وتسريع عمليات الحصول على المعلومات المخزنية الكترونياً.

سياسة تأجير المباني والممتلكات الحكومية

يكمن الدافع وراء تنفيذ هذا المشروع في إعداد سياسة خاصة بنظام تأجير المباني والممتلكات الحكومية.

اللائحة المالية والمحاسبية الاسترشادية للجهات الحكومية الاتحادية المستقلة

هدفت وزارة المالية عبر إعداد هذه اللائحة إلى توفير لائحة استرشادية للجهات الحكومية توفر للباحث المساعدة والدعم اللازمين واعتمادها كمصدر عوضاً عن القيام بعمل لوائح جديدة وتكون مظلة عامة للجهات المستقلة الخدمية.

مشاريع القوانين ذات الصلة بوزارة المالية

تم تجميع مشاريع القوانين التي تتبناها وزارة المالية سواء الجديدة منها أو المحدثة، والمتعلقة بتطوير القطاع المالي والمصرفي وقطاع المالية العامة وقطاع الضرائب والايرادات العامة، في مبادرة واحدة، تتبع إدارة الشؤون القانونية، وقد بلغ عددها 16 قانون اتحادي، ويتم متابعة إنجاز تلك القوانين من خلال فريق القيادة العليا الذي يتابع تحقيق الإنجاز بشكل شهري.

متابعة إصدار القوانين ذات العلاقة بالقطاع المالي والمصرفي:	
.1	قانون اتحادي رقم (10) لسنة 1980 في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية
.2	قانون اتحادي رقم (4) لسنة 2002م في شأن تجريم غسل الأموال
.3	مشروع قانون اتحادي في شأن هيئة الإمارات للخدمات المالية
.4	مشروع قانون اتحادي في شأن الخدمات المالية.
.5	مشروع قانون اتحادي في شأن نظام التأجير التمويلي.
.6	مشروع قانون اتحادي في شأن ضمان الحقوق بالأموال المنقولة

متابعة إصدار القوانين ذات العلاقة بقطاع المالية العامة:	
.1	مشروع قانون اتحادي في شأن التنظيم المالي والإفلاس
.2	مشروع قانون اتحادي في شأن التأمين الصحي
.3	مشروع قانون اتحادي في شأن الدين العام
.4	مشروع قانون اتحادي في شأن أملاك الدولة

متابعة إصدار القوانين ذات العلاقة بقطاع الضرائب العامة	
.1	مشروع قانون اتحادي في شأن إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب
.2	مشروع قانون اتحادي في شأن الإجراءات الضريبية
.3	مشروع قانون اتحادي في شأن ضريبة القيمة المضافة
.4	مشروع قانون اتحادي في شأن ضريبة الشركات
.5	مشروع قانون في شأن ضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
.6	مشروع قانون اتحادي بشأن فرض رسوم على التحويلات المالية من داخل الدولة إلى خارجها

إنجازات عام 2014

إصدار قانون رقم 9 لسنة 2014 بشأن مواجهة جرائم غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

الوصول إلى بعض القوانين إلى مرحلة متقدمة من الإصدار مثل قانون الدين العام وقانون التنظيم المالي والإفلاس، وقانون التأمين الصحي.

لمحة عن مشروع توحيد السياسات والبيانات المالية في الدولة:

تهدف وزارة المالية من خلال هذا المشروع إلى إصدار تقارير مالية موحدة ربعية وسنوية على مستوى الدولة وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي، ونشرها في قنوات التواصل المحلية والعالمية، وذلك في سبيل:

- تلبية للمتطلبات الدولية وتعزيز الشفافية وتشجيع الاستثمار
- التنسيق الفعال بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية لموائمة السياسات المشتركة بما يخدم صناع القرار والمصالح العليا للدولة
- تعزيز مكانة الدولة عالمياً في مؤشرات التنافسية

الإنجازات والنتائج

- إعداد التقارير المالية الموحدة للدولة ونشرها
- نشر التقارير التفصيلية للإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم على مستوى الدولة
- نشر تقارير التصنيف الوظيفي للنفقات على مستوى الدولة
- إعداد ونشر البيانات الوصفية لإحصاءات مالية الحكومة الخاصة بالنظام العام لنشر البيانات (GDDS)
- موائمة وتوحيد السياسات المعتمدة لدى مع الحكومات المحلية بالدولة

الأثر الإيجابي للمشروع

- رفع كفاءة التنسيق والتعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات.
- تلبية المتطلبات الدولية.
- تعزيز مكانة الدولة عالمياً في مؤشرات التنافسية

إنجازات أخرى

- استحداث نظام بوابة الإمارات لتقارير إحصاءات مالية الحكومة

رسوم وبيانات توضح النتائج والإنجازات

تطور تغطية الجهات

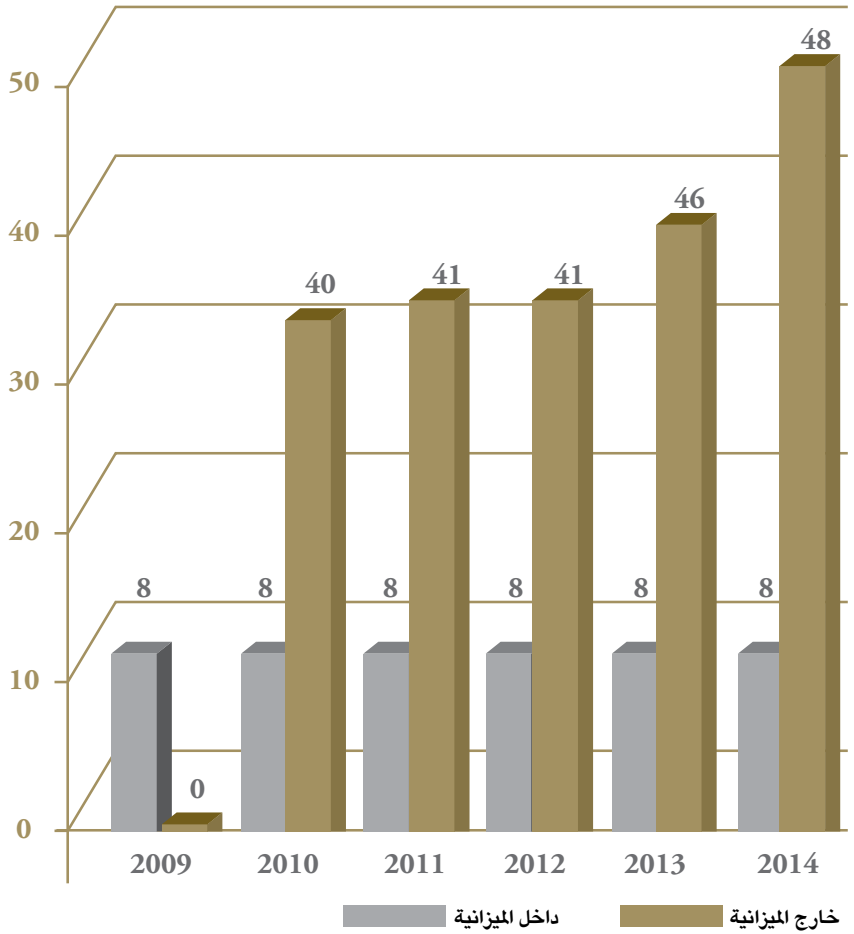

الإيرادات

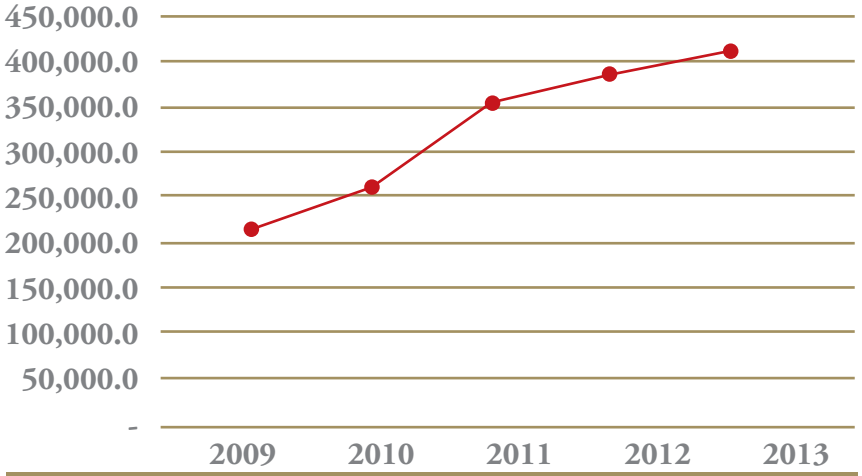

	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات	216,919	265,208	361,190	394,232	419,180

المصروفات

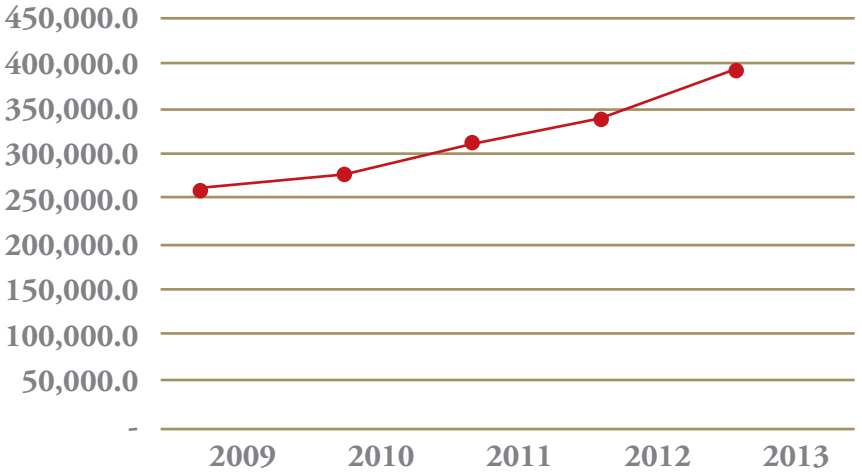

	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات	232,967	246,895	279,131	296,493	347,226

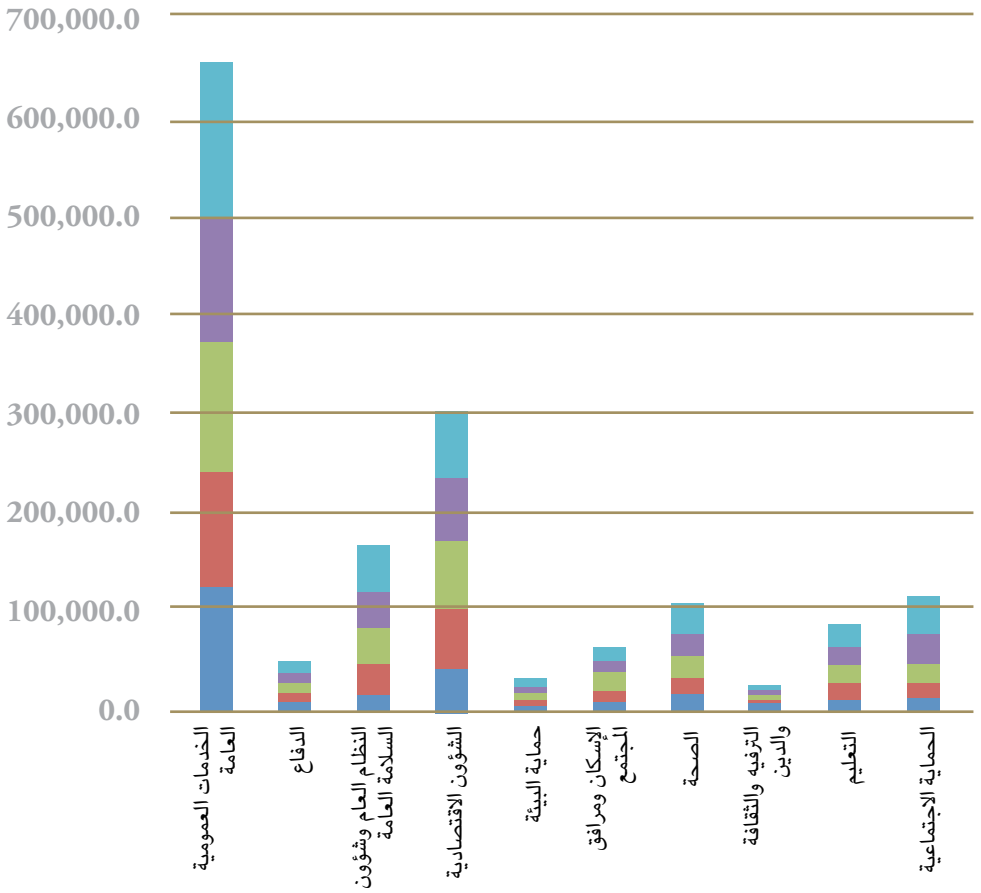

السنة	الخدمات العمومية العامة 701	الدفاع 702	النظام العام وشؤون السلامة العامة 703	الشؤون الاقتصادية 704	حماية البيئة 705	الإسكان ومرافق المجتمع 706	الصحة 707	الترفيه والثقافة والدين 708	التعليم 709	الحماية الاجتماعية 710
2013	155,980.0	9,347.7	44,750.8	68,488.9	6,972.1	11,947.4	25,793.0	5,399.0	20,717.4	34,952.5
2012	123,057.9	10,210.4	38,197.4	64,388.6	6,920.8	12,492.8	23,323.2	4,745.1	18,755.2	31,745.3
2011	130,703.4	9,077.2	34,312.6	66,963.7	5,227.4	17,082.7	21,051.0	3,996.2	18,518.1	17,499.2
2010	114,738.9	10,004.1	33,104.9	58,732.4	6,837.2	11,806.3	17,946.7	4,388.4	15,952.4	15,378.2
2009	126,158.7	9,517.3	15,493.6	44,013.0	4,383.7	10,085.1	16,052.8	3,176.2	12,095.6	13,976.8

الهدف الخامس

تعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي

رسخت دولة الإمارات لنفسها مكانة مميزة بين دول العالم عبر مشاركاتها ومساهماتها القيمة ضمن كافة المحافل الإقليمية والدولية، الأمر الذي كان لوزارة المالية دوراً فعالاً في تحقيقه من خلال التزامها بتعزيز علاقات الدولة الخارجية وفق مجموعة من المحاور والمبادرات الاستراتيجية.

الهدف الاستراتيجي	تعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي	
عدد المبادرات في عام 2014	6 مبادرات	
عدد المؤشرات في عام 2014	مؤشرات استراتيجية	4 مؤشر
	مؤشرات تشغيلية	22 مؤشر
نسبة انجاز الهدف	98.10%	

تم تحقيق المستهدف (أكثر من95%)	لم يتم تحقيق المستهدف (من 80% الى 95%)	لم يتم تحقيق المستهدف (أقل من 80%)

المبادرة التاسعة عشرة: تعزيز دور الدولة في المجال المالي من خلال إبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وعقد الفعاليات المتنوعة

نسبة انجاز المبادرة	100%
نتيجة تقييم المبادرة	95.60%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
56	عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار الموقعة مع دول العالم	تشغيلي	131	131
57	عدد مذكرات التفاهم الموقعة	تشغيلي	1	2

58	عدد الفعاليات التي تم تقديمها لمنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD	تشغيلي	1	1
59	نسبة الالتزام بخطة تعديل اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار الموقعة مع الدول	تشغيلي	100%	100%
60	نسبة شمولية الاتفاقيات والمذكرات الموقعة لدول العالم	استراتيجي	42%	42%
61	الخفض في نسبة الضريبة المفروضة على استثمارات الدولة في الخارج	استراتيجي	0.75	0.75

المبادرة العشرون: تطبيق المعايير الدولية للتنافسية والشفافية وتبادل المعلومات الضريبية

نسبة انجاز المبادرة	82.74%
نتيجة تقييم المبادرة	75.90%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
62	عدد مشاركات الوزارة في النشاطات العالمية	تشغيلي	6	6
63	عدد المشاركات التي تمت لتقديم المنح والمساعدات الخارجية	تشغيلي	5	5
64	نسبة استيفاء متطلبات المرحلة الأولى لتقييم الدولة من قبل المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات	تشغيلي	80%	100%
65	نسبة تحقيق معايير تنافسية التشريعات المالية لممارسة الأعمال وفقا لتقرير البنك الدولي	استراتيجي	25%	40%
66	عدد التقارير التي تم رفعها الى الادارة العليا بشأن المساعدات الخارجية التي تقدمها الدولة	تشغيلي	1	1

67	نسبة إنجاز توقيع اتفاقية الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية للخاضعين للضريبة (فاتكا) بالأحرف الأولى	تشغيلي	100%	100%

المبادرة الحادية والعشرون: تعزيز دور الدولة في مجال التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون

نسبة انجاز المبادرة	96.85%
نتيجة تقييم المبادرة	94.50%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية

68	عدد المقترحات المقدمة من الوزارة أمام لجان دول مجلس التعاون	تشغيلي	4	4
69	عدد اللقاءات التعريفية في المجال المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون التي يتم تنظيمها	تشغيلي	3	5
70	نسبة تطبيق قرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في المجال المالي ولاقتصادي.	تشغيلي	70%	71%
71	عدد الدراسات / التقارير التي تمت في مجال التكامل الاقتصادي الخليجي.	تشغيلي	2	2
72	نسبة نمو مساهمة مواطني دول مجلس التعاون الأفراد والشركات في الدولة بالمجالات الاقتصادية	استراتيجي	13%	13%

المبادرة الثانية والعشرون: تعزيز دور الدولة في المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية

نسبة انجاز المبادرة	100%
نتيجة تقييم المبادرة	88.50%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية

73	عدد النشاطات المشتركة مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية	تشغيلي	2	2
74	نسبة إنجاز اتفاقيات استضافة مقار بعض المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية	تشغيلي	100%	100%

75	عدد المقترحات المقدمة من الوزارة خلال الاجتماعات الاقليمية والدولية	تشغيلي	3	3

المبادرة الثالثة والعشرون: دراسة التقارير الاقتصادية والاداء المالي للمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية

نسبة انجاز المبادرة	100%
نتيجة تقييم المبادرة	85.30%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
76	عدد التقارير التي تم إصدارها بشأن تحليل نتائج الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسات التي تشرف عليها الوزارة والمنظمات الدولية التي تساهم فيها الدولة	تشغيلي	4	4
77	عدد التقارير الاقتصادية الصادرة عن المنظمات الدولية التي تم تحليلها ورفعها للإدارة العليا	تشغيلي	8	8

المبادرة الرابعة والعشرون: استفادة الجهات بالدولة من خدمات الدعم الفني التي تقدمها المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية

نسبة انجاز المبادرة	100%
نتيجة تقييم المبادرة	85.30%

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2014

78	عدد المستفيدين من البرامج التدريبية المقدمة من المعاهد التنموية لموظفي الجهات المعنية بالدولة	تشغيلي	9	9
79	عدد مذكرات التفاهم الموقعة مع الجهات داخل وخارج الدولة في مجال التعاون وتعزيز العلاقات وبناء القدرات	تشغيلي	2	1
80	عدد مشاريع الدعم الفني التي ساهمت الوزارة بتقديمها للجهات بالدولة بالتعاون مع المنظمات الدولية	تشغيلي	1	1

حصاد العام: إنجازات الهدف الاستراتيجي الثاني رفع فعالية التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة

توقيع اتفاقية بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بما يتعلق بالضريبة على الدخل هنغاريا، واليابان، وسلوفينيا، واوروجواي، وقيرغيزستان، وليتوانيا، وبروناي دار السلام، والبانيا، وهونج كونج، وتشيلي وقيرغيزستان

توقيع اتفاقية بشأن تشجيع وحماية الاستثمار مع صربيا، واليونان، وقيرغيزستان، وهولندا، وبنين وكينيا

صدور مرسوم اتحادي بشأن التصديق على اتفاقية تشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار مع جمهورية بنين، جمهورية الهند

صدور مرسوم اتحادي بشأن التصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال مع سلطنة بروناي دار السلام، واليابان، وبنين، وليبيا، وسلوفينيا والمجر

تعديل البروتوكول المتعلق باتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل الموقعة مع كل من اليونان، وبولندا ودوقية لوكسمبورغ الكبرى

إعداد دراسة بشأن العلاقات الاقتصادية والتجارية مع ايرلندا، وإيطاليا، وسلوفاكيا، والأرجنتين

زيادة حصة دولة الامارات العربية المتحدة في رأس مال صندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

توقيع مذكرات تفاهم:
- مع حكومة دوقية لوكسمبورغ الكبرى بشأن الصيرفة والتمويل الإسلامي
- مع سلطة مركز دبي للسلع المتعددة وهيئة المنطقة الحرة رأس الخيمة بشأن المعايير الدولية للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية
- مع مؤسسة التمويل الدولية لتدريب الكوادر الإماراتية العاملة لدى الحكومة الاتحادية

التفاوض بشأن قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأمريكية واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع الولايات المتحدة الأمريكية

استكمال الاجراءات المتخذة لقانون الامتثال الضريبي الامريكي للحسابات الأجنبية بالأشخاص الخاضعين للضريبة وفقا لقوانين الولايات المتحدة الامريكية فاتكا

اعداد دراسة بشأن:
- حسابات الدولة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي
- تطور دور المرأة من ناحية توافر الفرص الوظيفية والأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة
- دول مجلس التعاون وقضايا الاستدامة
- إعداد دراسة بشأن تنافسية الاقتصادات الخليجية "على طريق تعميق التكامل"
- إعداد دراسة بشأن دول مجلس التعاون وقضايا التنافسية

توقيع اتفاق مبدئي مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قانون الامتثال الضريبي الامريكي للحسابات الأجنبية بالأشخاص الخاضعين للضريبة وفقا لقوانين الولايات المتحدة الامريكية فاتكا

صدور تقرير بعثة صندوق النقد الدولي بشأن التقرير الاقتصادي لدولة الامارات لعام 2014م وفقا لمشاورات المادة الرابعة من اتفاقية صندوق النقد الدولي

إصدار التقرير الاحصائي السنوي لمجالات السوق الخليجية المشتركة

توقيع اتفاق نهائي مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قانون الامتثال الضريبي الامريكي للحسابات الأجنبية بالأشخاص الخاضعين للضريبة وفقا لقوانين الولايات المتحدة الامريكية فاتكا

لمحة عن مشروع التكامل الاقتصادي الخليجي

أوكل مجلس الوزراء الموقر إلى وزارة المالية مهمة متابعة سير العمل وتطبيق قرارات السوق الخليجية المشتركة على مستوى دولة الإمارات، حيث تحرص الوزارة على تحديد الفرص والتحديات التي تواجه القطاعات المشمولة ضمن السوق، وتوفر كذلك الدعم اللازم لصانعي القرار عبر اعداد الدراسات والمقترحات اللازمة بهذا الشأن.

الإنجازات والنتائج

عقد عدد 12 لقاء تعريفي وتشاوري مع القطاع الخاص وطلاب الجامعات والجهات المعنية في الدولة لتبادل وجهات النظر والتحديات، وقد حققت هذه اللقاءات نسبة الرضا العام تتراوح بين 80% إلى 92.8%

إعداد 6 من الدراسات الاقتصادية (6) من أبرزها "واقع ومستقبل السوق"، "السوق الخليجية المشتركة...الواقع ومرئيات القطاع الخاص"، و"المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال في الاستفادة من السوق"، والتي ساعدت على عملية دعم اتخاذ القرار

التعاون في عدد من الإصدارات والكتيبات، تمثلت في إصدار 3 تقارير إحصائية حول مجالات السوق، وملحق اقتصادي حول التكامل الاقتصادي الخليجي، وكتيبات تعريفية حول الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والمشاريع المشتركة بين دول المجلس.

إعداد فيلم وثائقي حول السوق الخليجية المشتركة، حيث وصل عدد المشاهدين الى ما يزيد عن 800 مشاهد

الاستفادة من الصفحات الرسمية لوزارة المالية على نشر 20 معلومة تهم المواطن الخليجي عبر سلسلة رسائل خليجية التي تصدر عن الوزارة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

تعظيم الاستفادة من التكامل الاقتصادي الخليجي عبر:

- دراسة 46 رأي ومقترح قدمت من قبل المتعاملين في مجال التكامل الاقتصادي الخليجي
- مراجعة قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون بشأن السوق الخليجية المشتركة، ومتابعة تنفيذها
- إعداد برنامج الكتروني هو الأول من نوعه، لمعالجة الشكاوى والاستفسارات والمقترحات المقدمة من مواطني مجلس التعاون "GCC Takamul"

فيما يتعلق بدعم مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي ساهم المشروع في:

رفعت وزارة المالية 25 اقتراحاً للأمانة العامة لمجلس التعاون والتي تم اعتماد عدد منها

تم معالجة 13 شكاوى من إجمالي 15، والرد على كافة الاستفسارات الواردة للوزارة بشأن تطبيق السوق الخليجية وتحقيق المساواة بين مواطني المجلس في مجالات السوق

واصلت دولة الإمارات احتلال المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجال جذب مواطني الدول الأعضاء للتملك العقاري فيها، حيث بلغ عدد الملكيات العقارية المسجلة لمواطنين خليجيين في الدولة 11,761 ملكية عقارية، بارتفاع قدره 888 ملكية عقارية.

احتلت دولة الإمارات في المرتبة الأولى، في مجال منح تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية لمواطني دول المجلس، حيث بلغ إجمالي التراخيص التي قدمتها الدولة 30,425 رخصة أي ما نسبته 85.17% من إجمالي التراخيص الصادرة على مستوى دول المجلس

استطاعت السوق الإماراتية استقطاب 212,243 مستثمراً خليجياً، وبنسبة 47% من إجمالي المستثمرين الخليجيين لدى دول مجلس التعاون الأخرى

تستقطب الدولة 3,706 موظفاً من أبناء دول المجلس، للعمل في قطاعها الحكومي، وبنسبة 23.7% من اجمالي الخليجيين العاملين في الدول الاعضاء في القطاع الحكومي لديها

بلغ عدد المواطنين الخليجيين العاملين في القطاع الخاص الإماراتي 1,584 موظفاً

استضافت دولة الإمارات 12,085 طالباً وطالبة من أبناء دول المجلس، وبنسبة 31.53% من إجمالي عدد الطلبة الخليجيين لدى دول مجلس التعاون الأخرى

نبذة عن مشروع تأسيس وتشغيل فرع للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في دولة الإمارات

يهدف فرع المؤسسة إلى تمكينها من تقديم خدماتها للشركات والمصارف ورجال الأعمال في دولة الإمارات والدول الأخرى الأعضاء في المؤسسة، إلى جانب التسويق لمنتجات المؤسسة وخدماتها، ومتابعة عملياتها في الدولة، وتنظيم المؤتمرات والمنتديات وحلقات العمل والدورات التدريبية حول الموضوعات ذات العلاقة بأهداف المؤسسة والمشاركة فيها.

بدأ العمل فعلياً في مشروع اتفاقية تأسيس وتشغيل فرع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في شهر يناير 2014، ومن المتوقع الانتهاء من الاتفاقية وتوقيعها خلال العام 2015

سيساعد المشروع في تنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة المؤتمر الإسلامي

سيعمل المشروع على زيادة حجم التجارة الخارجية للدولة كون المشروع يخدم المصدرين في الدولة بشكل رئيسي

نبذة عن مشروع إنشاء المؤسسة الاتحادية لتأمين ائتمان الصادرات في دولة الإمارات

يهدف المشروع إلى إنشاء هيئة اتحادية مستقلة لتأمين الصادرات من أجل تحفيز وتنمية الصادرات غير النفطية وذلك من خلال تقديم غطاء لضمان الائتمان للمصدرين، بهدف تقليل المخاطر وبالتالي خلق الفرص لزيادة حجم الصادرات إلى الأسواق الخارجية، على أن تكون السلع الصالحة للضمان هي الصادرات ذات المنشأ الوطني.

الإنجازات والنتائج

بدأ العمل فعليا في مشروع تأسيس المؤسسة الاتحادية لتأمين ائتمان الصادرات في شهر فبراير 2011 وتم مخاطبة الجهات المعنية بالدولة للمساهمة في رأس مال المؤسسة، ومن المتوقع الانتهاء من تأسيس خلال العام 2015

ستساعد المؤسسة على تنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة المؤتمر الإسلامي من خلال توفير التمويل للتجارة والقيام بأنشطة تساعد على تسيير التجارة البينية والدولية، ومن مهام المؤسسة أيضا دعم النشاطات والبرامج التي تنمي التجارة في الدول الأعضاء

نبذة مختصرة عن مشروع دراسة التقارير الاقتصادية والأداء المالي للمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية

يهدف هذا المشروع إلى متابعة الأداء المالي والتشغيلي للشركات والمؤسسات التي تساهم فيها الدولة، ومعرفة حجم العائد على الاستثمار، والاطلاع على أهم القضايا الاقتصادية المثارة عالميا وبحث سبل تعظيم استفادة الدولة منها، إلى جانب البحث عن أبرز المستجدات الأوضاع الاقتصادية العالمية ونشرها داخلياً.

الإنجازات والنتائج

إعداد تقارير التحاليل المالية للمنظمات والمؤسسات التي تساهم فيها الحكومة الاتحادية ورفعها للإدارة العليا
الترتيب لتنظيم ورش العمل تدريبية لممثلي الدولة في المؤسسات والمالية الإقليمية والدولية في الربع الأول والربع الأخير من عام 2015
إعداد التقارير حول التقارير والدراسات الدورية الصادرة عن المنظمات المالية الإقليمية والدولية وتحليلها ورفعها للإدارة العليا

نبذة عن مشروع تعزيز العلاقة مع المؤسسات والمنظمات المالية الإقليمية والدولية

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز العلاقة بين دولة الإمارات والمنظمات والمؤسسات التي تساهم فيها الحكومة الاتحادية، وتعظيم استفادة كافة الجهات بالدولة من الخدمات التي تقدمها سواء كانت في مجالات الدعم الفني وتنمية القدرات والعمليات التشغيلية.

الإنجازات والنتائج

تنظيم نشاطين مشتركين مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية
مساهمة الوزارة في مشروعين للجهات بالدولة بالتعاون مع المنظمات الدولية
استفادة 12 متدرب من البرامج التدريبية المقدمة من المعاهد التنموية لموظفي الجهات المعنية بالدولة
توقيع اتفاقيتين مع مؤسسات تنموية في مجال الدعم الفني
توقيع 3 مذكرات التفاهم الموقعة مع الجهات داخل وخارج الدولة في مجال التعاون وتعزيز العلاقات وبناء القدرات
تقديم المقترحات من الوزارة للمنظمات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية
المشاركة في الاجتماعات الإقليمية والدولية ورفع المقترحات للإدارة العليا

نبذة عن مشروع تفعيل دور الوزارة في فعاليات الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي

يهدف هذا المشروع إلى التعريف بالقطاع المصرفي الإمارات عبر حفل الاستقبال السنوي الذي تنظمه وزارة المالية على هامش الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن، حيث تستعرض خلاله المصارف والبنوك المشاركة أبرز إنجازاتها وأهم الخدمات المصرفية التي تقدمها.

الإنجازات والنتائج

التعريف بالقطاع المصرفي الإماراتي
تعظيم استفادة البنوك الوطنية من خلال التعريف بخدماتها المصرفية

مقرات المنظمات والمؤسسات الدولية التي تستضيفها الدولة

تستضيف دولة الإمارات مجموعة من المكاتب والفروع التابعة للمنظمات والمؤسسات المالية والتنموية:

مؤسسة التمويل الدولية
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
صندوق النقد العربي
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
المركز الدولي للزراعة الملحية
مركز التحكيم الإسلامي
مكتب البنك الدولي
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي

بلغ عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي على الدخل الموقعة نهائياً 80 اتفاقية، لتعزز بذلك دولة الإمارات شبكة اتفاقياتها لتصل إلى 42% من إجمالي دول العالم، حيث تضم معظم الشركاء التجاريين للدولة وتهدف إلى تخفيض الاعباء الضريبية على الاستثمارات الإماراتية وتشمل القائمة:

- 31 دولة أوروبية
- 10 دول ضمن قائمة الكومنولث المستقلة
- 10 دول عربية
- 17 دول آسيوية
- 6 دول أفريقية
- 4 دول أمريكية جنوبية
- 2 دول أمريكية شمالية

اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار

بلغ عدد اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار الموقعة نهائياً 48 اتفاقية، لتعزز بذلك دولة الإمارات شبكة اتفاقياتها لتغطي 25% من إجمالي دول العالم، حيث شملت الاتفاقيات معظم شركاء الدولة التجاريين وتوفر بدورها الحماية من جميع المخاطر غير التجارية وتحويل الأرباح والعائدات وفض النزاعات، وتغطي:

- 19 دولة أوروبية
- 8 دول من دول الكومنولث المستقلة
- 9 دول عربية
- 9 دول آسيوية
- 3 دول أفريقية

أبرز المشاركات الدولية

عبر ما يزيد على 65 اجتماعاً ولقاءً متنوع، أكدت وزارة المالية التزامها الكامل بتعزيز دور ومكانة دولة الإمارات وتمتين علاقاتها مع مختلف الدول على المستوى الإقليمي والعالمي، ويظهر الجدول أدناه ملخص المشاركات الخارجية لوزارة المالية خلال عام 2014:

م	الموضوع	الدولة
1	الاجتماع الخامس لهيئة الاتحاد الجمركية بدول مجلس التعاون	السعودية
2	اجتماع فريق عمل دراسة تقريب الحوافز والمزايا المقدمة للقطاع الخاص بدول مجلس التعاون	
3	الاجتماع الثالث والستين للجنة الاتحاد الجمركي بدول مجلس التعاون	
4	الاجتماع الثامن للفريق المكلف بمناقشة البروتوكول الخاص بالقضاء على الاتجار الغير مشروع بمنتجات التبغ	
5	الاجتماع الاول للفريق المكلف بوضع الاجراءات الجمركية والحاسب الالي بدول مجلس التعاون	
6	الاجتماع الثاني والاربعين للجنة وكلاء وزارات المالية والاقتصاد بدول مجلس التعاون	
7	المنتدى الاقليمي الرفيع المستوى لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بمناسبة مرور الاربعين سنة على تأسيس البنك	
8	الاجتماع السادس لهيئة الاتحاد الجمركي بدول مجلس التعاون	
9	الاجتماع الثاني والعشرين للجنة المكلفة بمراجعة القانون الجمركي لدول مجلس التعاون	
10	الاجتماع الثاني لفريق عمل دراسة تقريب الحوافز والمزايا المقدمة للقطاع الخاص بدول مجلس التعاون	
11	اجتماع لجنة السوق الخليجية المشتركة السابع بدول مجلس التعاون	
12	الاجتماع الثامن لفريق العمل المكلف بدراسة النظام الاساسي للهيئة القضائية بدول مجلس التعاون	
13	الاجتماع الثاني للجنة الفنية من حماية المستهلك وهيئة تقييس المواصفات ولجنة الاتحاد الجمركي بدول مجلس التعاون	
14	الاجتماع الرابع عشر للجنة الفنية المشتركة لتحديد الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية	
15	اجتماع الجمعية العامة العادية الثامن والثلاثين للشركة العربية للاستثمارات البترولية	
16	الاجتماع الخامس والستين للجنة الاتحاد الجمركي بدول مجلس التعاون	
17	الاجتماع الخامس للفريق المكلف بدراسة معاملة منتجات المصانع المقامة في التجمعات الاقتصادية بدول مجلس التعاون	
18	الاجتماع الثالث لفريق عمل حوكمة المنظمات والهيئات المالية والنقدية الإقليمية	
19	اجتماع الشركات الاستشارية لإعداد دراسة انشاء هيئة خليجية لمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون	
20	الاجتماع التاسع لهيئة الاتحاد الجمركي بدول مجلس التعاون	

م	الموضوع	الدولة
21	اجتماعات الربيع لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين	أمريكا
22	الاجتماع التحضيري الاول حول مشروع قانون الامتثال الضريبي الامريكي (فاتكا)	
23	الاجتماع الثاني حول التفاوض بشأن قانون (فاتكا)	
24	ورشة عمل حول تصميم وتنفيذ سياسات الصحة وبرامجها	الكويت
25	دورة استراتيجيات التنمية الاقتصادية	
26	الاجتماع الثالث والاربعون للجنة وكلاء وزارات المالية بدول مجلس التعاون	
27	الاجتماع السابع لهيئة الاتحاد الجمركي بدول مجلس التعاون	
28	الاجتماع الثامن والتسعين للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون	
29	الاجتماع التاسع والتسعون للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون	
30	الاجتماع الخامس والاربعون للجنة وكلاء وزارات المالية بدول مجلس التعاون	
31	المؤتمر رفيع المستوى تحت شعار بناء نمو الوظائف في المستقبل والعدالة في العالم العربي	الأردن
32	اجتماع الجمعية العمومية العادي للشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	
33	اجتماع مجلس الاستقرار المالي لمنطقة الشرق الأوسط	
34	الدورة الثانية لاجتماع اللجنة المشتركة بين الدولة والمملكة الاردنية الهاشمية	
35	الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد صندوق إيفاد للتنمية الزراعية	ايطاليا
36	اجتماع الدورة الثالثة لهيئة المشاورات لخاصة بالتجديد العاشر لمواد صندوق النقد الدولي	
37	الدورة الثانية عشر للمجلس التنفيذي لصندوق إيفاد للتنمية الزراعية	
38	الجولة الثانية من المفاوضات حول مشروع اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات بين الامارات العربية المتحدة وكندا	كندا
39	المشاركة في دولة الإمارات إلى كندا برئاسة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية	
40	الاجتماع الخامس للجنة التوجيهية لصندوق التحول لشراكة دوفيل	مصر
41	جولة مفاوضات لتعديل اتفاقيتي تجنب الازدواج الضريبي وحماية وتشجيع الاستثمار بين الدولة وجمهورية تركمانستان	تركمانستان
42	الجولة الأولى من المفاوضات حول مشروع اتفاقيتي تجنب الازدواج الضريبي على الدخل وتشجيع الاستثمار	كولومبيا والاوروجواي
43	اجتماع تقييم النظراء الخاص بالمنتدى العالمي بالشفافية وتبادل المعلومات	مالطا
44	اجتماع مجلس محافظي صندوق الاوبك للتنمية الدولية	النمسا
45	اجتماع مجلس المحافظين لصندوق التنمية لدول الأوابك	
46	الاجتماع الخامس للمجموعة الاستشارية الإقليمية	المغرب
47	الاجتماع الثاني لفريق العمل الاماراتي الهندي	الهند

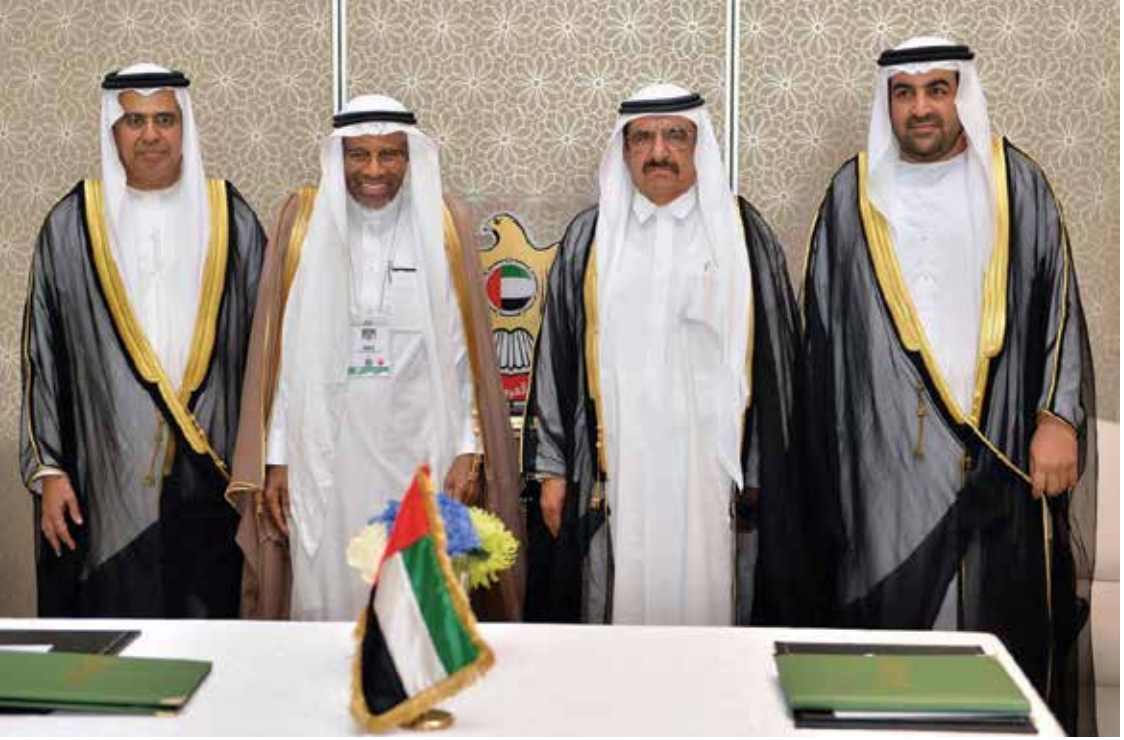

48	اجتماع وكلاء اللجنة الدولية المالية والنقدية لمناقشة حساب الحصص والاصول للدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي	بريطانيا
49	الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية	تونس
50	الجولة الثالثة من المفاوضات حول مشروع اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار	المكسيك
51	اجتماع الجولة الاولى من المفاوضات حول مشروع اتفاقيتي تجنب الازدواج الضريبي على الدخل وتبادل المعلومات	الأرجنتين
52	اجتماع الجولة الاولى من المفاوضات حول مشروع اتفاقية تبادل المعلومات	تشيلي
53	اجتماع الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين دولة الامارات واليونان	اليونان
54	الاجتماع الثاني عشر للجنة المشتركة بين دولة الامارات والجزائر	الجزائر
55	الجولة الثانية من المفاوضات حول مشروع اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات بين الامارات العربية المتحدة واليابان	اليابان
56	اجتماع اللجنة المشتركة لدولة الامارات مع جمهورية رومانيا	رومانيا
57	الدورة 35 للمجلس الوزاري لصندوق الاوبك للتنمية الدولية	قطر
58	قمة مجموعة الـ 77 + الصين	بوليفيا
59	اجتماع اللجنة التوجيهية الخاصة بالمنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات	فرنسا
60	ورشة عمل توطين صناعات السكك الحديدية والمترو في دول مجلس التعاون	عُمان
61	اجتماع وكلاء اللجنة الدولية للشون المالية والنقدية	سنغافورة
62	منتدى التجارة والاستثمار بين دول مجلس التعاون وأستراليا	أستراليا
63	الاجتماع السابع للمنتدى العلمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية	ألمانيا
64	الدورة الاولى للجنة المشتركة بين الدولة وجمهورية سنغافورة	سنغافورة
65	المفاوضات حول بروتوكول تعديل اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل والتهرب المالي بين الدولة ورومانيا	رومانيا

أبرز المشاركات الدولية

التاريخ	المكان	المشاركة
8 – 9 أبريل 2014	تونس	الاجتماع السنوي التاسع والثلاثين لمجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
8 – 9 أبريل 2014	تونس	الدورة الحادية والأربعين لمجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
8 – 9 أبريل 2014	تونس	الاجتماع السنوي لصندوق النقد العربي
8 – 9 أبريل 2014	تونس	الاجتماع السنوي لصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
8 – 9 أبريل 2014	تونس	الاجتماع السنوي للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
15 أبريل 2014	الولايات المتحدة	الاجتماعات النصف سنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي
16 يونيو 2014	جمهورية بوليفيا	اجتماع قمة مجموعة 77 والصين
24 يونيو 2014	المملكة العربية السعودية	الاجتماع السنوي التاسع والثلاثين لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
10 - 12 أكتوبر 2014	الولايات المتحدة	الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي
10 - 12 أكتوبر 2014	الولايات المتحدة	اجتماع وزراء مالية شراكة دوفيل وتوقع اتفاقيتين لتجنب الازدواج الضريبي على الدخل
10 - 12 أكتوبر 2014	الولايات المتحدة	اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي
25 أكتوبر 2014	الكويت	الاجتماع 45 للجنة وكلاء وزارات المالية والاقتصاد بدول مجلس التعاون
24 – 25 أكتوبر 2014	الكويت	الاجتماع الـ 99 للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي

المالية وفق تقارير التنافسية الدولية

ترتبط القدرة التنافسية لدولة ما بمعدلات الإنتاجية فيها، وتعتبر من أهم حوافز تحسين مستويات المعيشة، خاصة مع تركيزها على التجارة والمنافسة العالمية. وانطلاقاً من ذلك، حرصت وزارة المالية منذ وقت مبكر على ربط أهدافها الاستراتيجية بتعزيز مكانة دولة الإمارات في هذا الجانب، الامر الذي دعم قدرة الدولة على تحقيق مراتب متميزة في مختلف تقارير التنافسية العالمية.

تقرير التنافسية العالمي 2014 - 2015

يصدر تقرير التنافسية العالمي عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 1989 ويشمل 144 دولة على مستوى العالم ويقيمها وفق قدرتها على توفير مستويات عالية من لازدهار والرفاهية لمواطنيها استناداً إلى 114 مؤشراً.

وفي التقرير الصادر عن عامي 2015-2014، استطاعت دولة الإمارات احتلال المركز الثاني عشر في سلم التصنيف، مسجلة بذلك ارتفاع بنسبة 7 مراكز عما حققته في تقرير 2014-2013، وتظهر الرسوم التالية أبرز مراحل التطور.

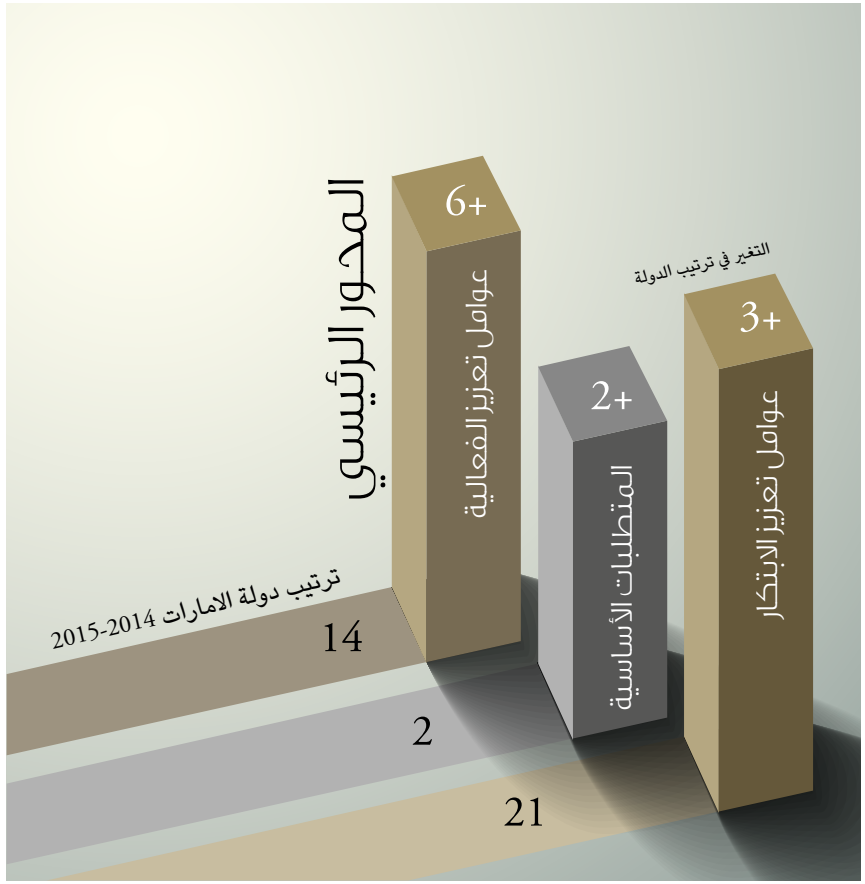

المحور الرئيسي الأول: المتطلبات الأساسية

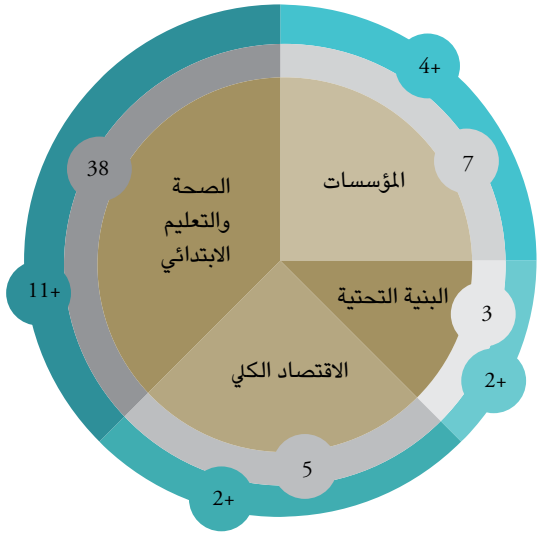

المحور الرئيسي الثاني: عوامل تعزيز الفعالية

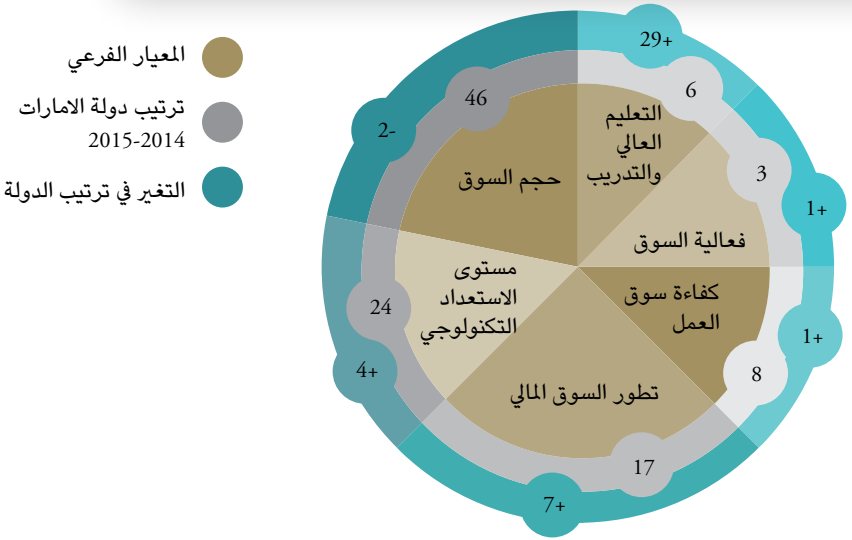

المحور الرئيسي الثالث: عوامل تعزيز الابتكار

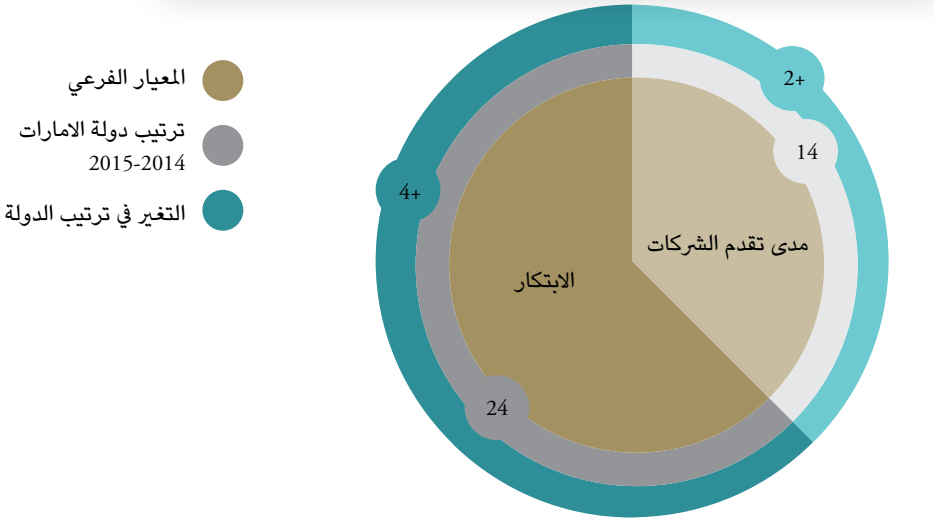

الكتاب السنوي للتنافسية العالمية

صدر الكتاب السنوي للتنافسية العالمية عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية والمتخصص في التنمية الإدارية والاقتصادية منذ العام 1989، ويغطي 60 دولة على مستوى العالم. ويقيس الكتاب كيفية قيام الدولة أو الشركة بإدارة مجموع قدراتها لتحقيق الازدهار أو الربح، حيث تعتمد منهجيته على أكثر من 300 مؤشر فرعي، موزعة على أربعة محاور رئيسية تشمل الكفاءة الحكومية، الأداء الاقتصادي، كفاءة الأعمال التجارية والبنية التحتية.

وحافظت دولة الإمارات على المركز الثامن عالمياً ضمن تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية على مدى العامين 2013 و2014، في حين كانت في المرتبة 16 في عام 2012، وتظهر الرسوم المراتب التي حازت عليها الدولة ضمن المؤشرات الفرعية للتقرير.

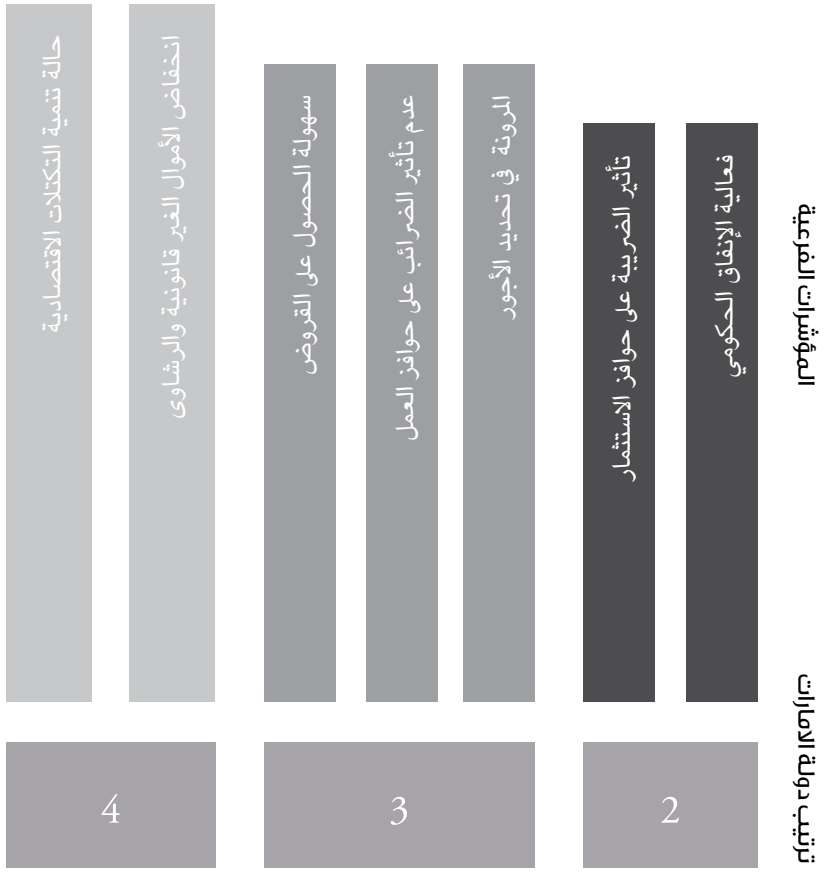

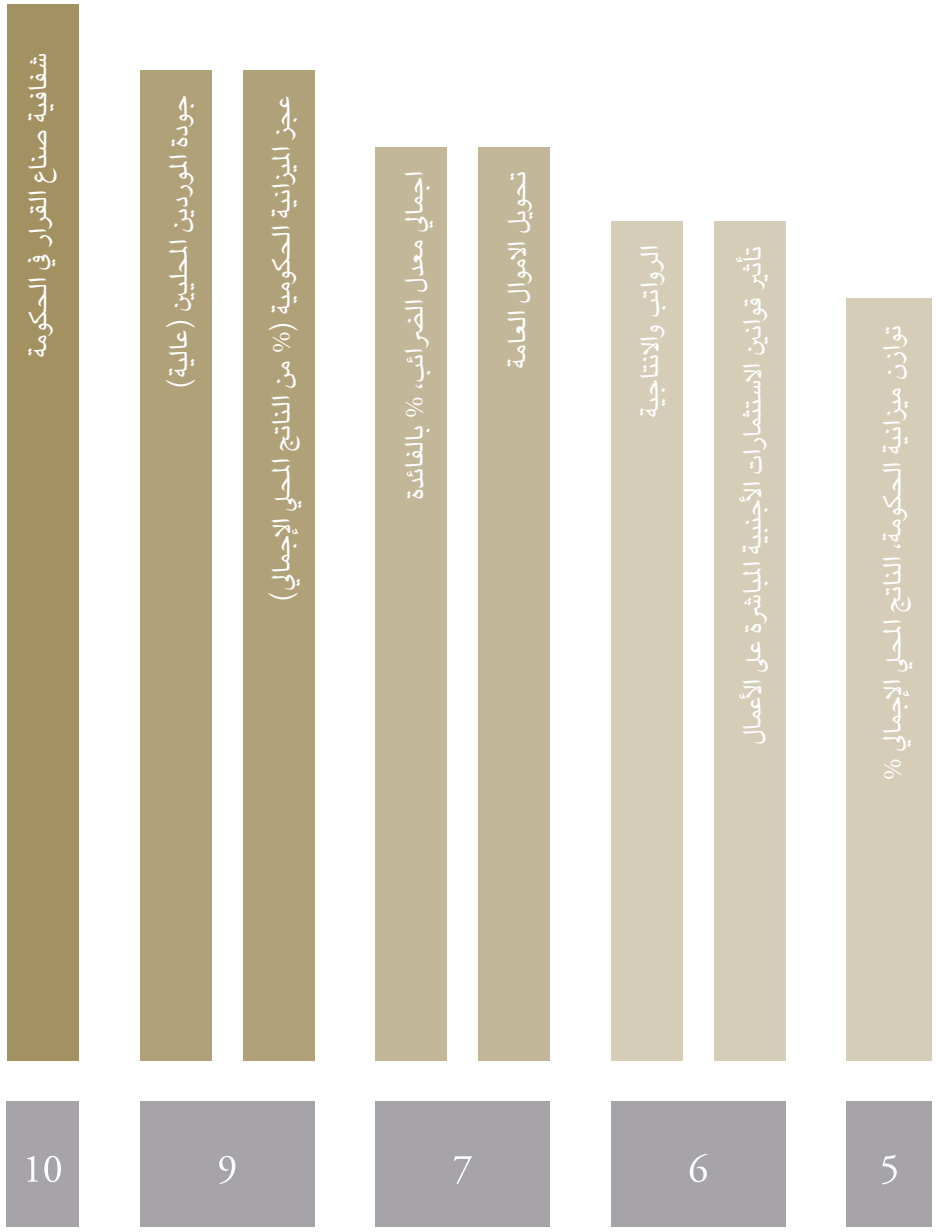

سبّاقون في التميز

عادت الجهود الكبيرة التي بذلتها وزارة المالية خلال الأعوام الماضية، بالكثير من النتائج المميزة خلال عام **2014**، والتي تمثلت في تميز الوزارة في مختلف مجالات عملها، حيث واصلت الوزارة العمل وفق مختلف محاور خطتها الاستراتيجية المتسمة بالشفافية وتعزيز مكانة دولة الإمارات على المستوى الإقليمي والدولي.

شهادات وجوائز

مايو 2014

برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي

جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز الدورة الثالثة 2014

جائزة رئيسية:
فئة الجهة الاتحادية المتميزة أقل من 900 موظف

جائزة فرعية:
فئة الجهة الاتحادية المتميزة في مجال القيادة المؤسسية

جائزة فرعية:
فئة فريق العمل المشترك المتميز

26 نوفمبر 2014

جائزة الشيخ خليفة للامتياز 2014

الجائزة الذهبية للقطاع الحكومي

الفئة الذهبية
عن القطاع الحكومي

13 مايو 2014

معرض ومؤتمر بطاقات ومدفوعات الشرق الأوسط

الجائزة الذهبية للقطاع الحكومي

جائزة أفضل برنامج مسبق الدفع "الدرهم الالكتروني"

25 فبراير 2014

شهادة المواصفة القياسية لنظام ادارة تقنية المعلومات

إدارة الخدمات ISO20000

الجهة: أي اس سي الأسترالية

النشرات الإلكترونية والاصدارات

تولي وزارة المالية أهمية قصوى لجمع وتوثيق كافة التشريعات والسياسات المالية المعتمدة على مستوى الحكومة الاتحادية، وتحرص بشكل دوري على إعداد أدلة العمل التوضيحية التي تدعم قدرة موظفي الحكومة على توفير أكثر البيانات المالية دقة وفعالية، وذلك التزاماً منها بتعريف المجتمع المحلي بآخر إنجازاتها من خلال مجموعة متنوعة من التقارير والإصدارات.

دليل نظام بوابة الامارات لتقارير إحصاءات مالية الحكومة

دليل الخدمات القانونية 2014 – 2015

المحلق الصحفي لوزارة المالية بمناسبة اليوم الوطني 43 لدولة الإمارات

النشرة الالكترونية "مؤشر المالية"

الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2014

المالية والمجتمع

تضع وزارة المالية التفاعل مع القضايا الاجتماعية ضمن قائمة أولوياتها، وتحرص بشكل دؤوب على إتاحة الفرصة أمام موظفيها بشكل متواصل للمشاركة في فعاليات المسؤولية المجتمعية والبيئية، فضلاً عن تقديم الدعم الخيري للمتضررين من الكوارث الطبيعية والحروب في مختلف بقاع العالم.

المسؤولية المجتمعية

أجرت وزارة المالية في عام 2014 استطلاع رأي للمجتمع المحلي لعينة إحصائية بلغ حجمها 900 مستطلع من المواطنين والمقيمين؛ ناقشت عبره مجموعة من المحاور كالمجال البيئي والمسؤولية المجتمعية، حيث بلغ معدل رضا العام للمجتمع في هذا الاستبيان 85.97% في عام 2014، مسجلاً ارتفاعاً قدره 0.97% عن المعدل المستهدف للعام ذاته؛ وبارتفاع مقداره 1.13% عن المعدل المحقق في استبيان عام 2013.

بيانات استبيان رأي المجتمع 2014:

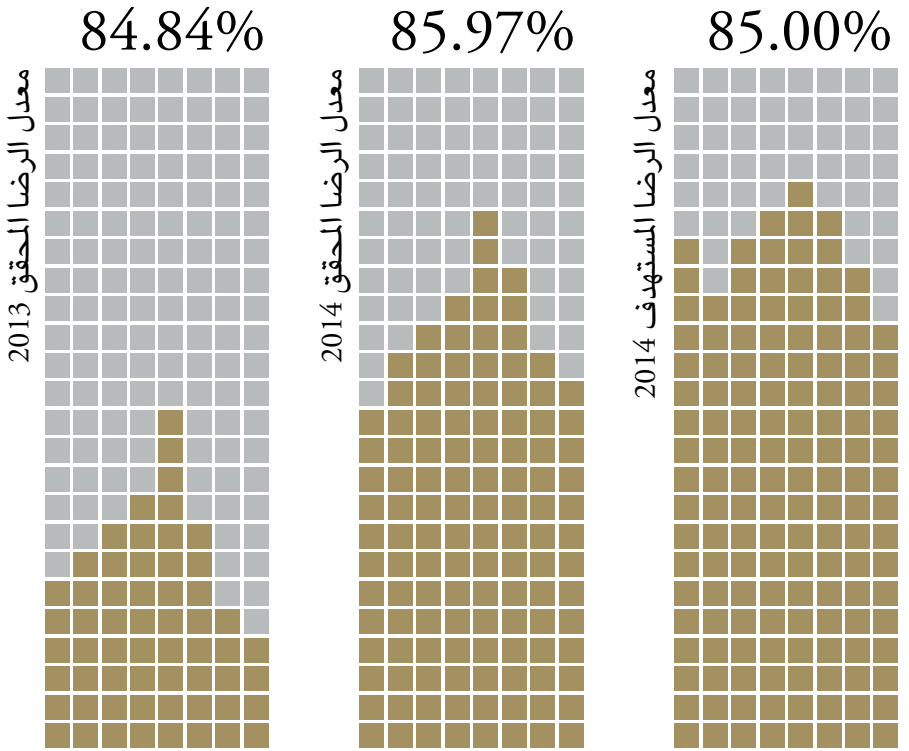

المالية في نظر المجتمع

القيادة العامة لشرطة أبوظبي

تعتبر وزارة المالية واحدة من أكثر المؤسسات الحكومية اهتماماً في تعزيز مقومات الأمن المجتمعي في دولة الإمارات، نظراً لما تبديه من حرص على استثمار كافة الفرص لتعريف موظفيها على أحدث وسائل الأمن والسلامة التي تعتمدها وزارة الداخلية.

وقد نظمت القيادة العامة لشرطة أبوظبي محاضرات توعوية لموظفي وزارة المالية حول السلامة المرورية وأحدث تقنياتها وإحصاءاتها على محلياً ودولياً، والتعريف بأهم مؤشرات السلامة المرورية بإمارة أبوظبي ومعدلات الحوادث المرورية التي أصبحت تمثل هاجسا كبيرا نسبة لما تخلفه من أعداد كبيرة من الضحايا على مستوى العالم.

هيئة الهلال الاحمر

تولي وزارة المالية اهتماماً كبيراً بمبادرات العمل الإنساني التي تديرها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، عبر ما تقدمه من مساعدات إنسانية لقاطني المناطق المنكوبة بفعل العوامل الطبيعية أو الحروب، بما يمكنهم من تخطي محنهم ومساندتهم في مواجهة الظروف القاسية التي تعصف بهم.

وأظهرت وزارة المالية التزاماً حقيقياً تجاه دعم التوجه العام لدولة الإمارات الخاص بتطوير المشاريع التنموية للدول الفقيرة، وتوفير العون للمتضررين من الأزمات الإنسانية وتوفير حياة كريمة لهم في العديد من دول العالم كباكستان، أذربيجان، بنجلاديش، البوسنة، الهرسك، السودان، سيرلانكا والصومال، بالإضافة إلى اللاجئين السوريين.

نوع الحدث	الفعالية
1 معارض	• أسبوع جيتكس للتقنية 2014
2 فعاليات	• الملتقى الرمضاني السنوي • حملة التبرع بالدم • حملة تنظيف الشاطئ • ورشة عمل المحفظة الشخصية • المشاركة في فعالية يوم العمال • محاضرة عن مخاطر السرعة • المشاركة في فعاليات يوم العلم • الاحتفال بذكرى اليوم الوطني 43 لدولة الإمارات • احتفال وزارة المالية لفوزها بجوائز محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز مع سمو الشيخ حمدان بن راشد وزير المالية
3 زيارات	• استقبال الوفد الاندونيسي • استقبال أمين الخزانة الأسترالي • استقبال رئيس وزراء جزيرة جيرسي • وفد دائرة التجارة والصناعة في هونج كونج • استقبال الوفد الكويتي • استقبال رئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية • ايفاد
4 تكريم	• تكريم الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لوزارة المالية • تكريم الفائزين بجائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز

AED
AED